جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - نائب رئيس قسم القانون الخاص المكلف بالتدريس والطلبة

إذن بطبع مذكرة / تحرير على دعامة CD/ DVD

أنا الموقع أدناه الأستاذ (ة): مخلوف طارق

تخصص: قانون عقاري

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر -أ-

القسم: القانون الخاص

أرخص للطلبة:

1- حطابي عبد الحليم

2-

تحرير مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر.

تخصص: قانون عقاري، على دعامة CD/DVD

موسومة بعنوان:

رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

لحساب السنة الجامعية 2025/2024

الدورة الأولى ☒ الدورة الثانية ☐

إمضاء المشرف

Scanné avec CamScanner

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi

Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: الحقوق

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: طارق اللقب: مخلوف الرتبة العلمية: أستاذ محاضر-أ-

العنوان الإلكتروني المهني:

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: عبد الحليم اللقب: حطابي تاريخ ومكان الازدياد: 29-03-1984

البريد الالكتروني: kalimhattabi 4@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:

البريد الالكتروني :

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

القسم : القانون الخاص التخصص: قانون عقاري

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة. المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ:

توقيع المشرف

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi

Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... حمانی عبد الحلیم .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... 100683765 والصادرة بتاريخ :..... 2016/04/20 .....

المسجّل(ة) بكلية :..... الحقوق والعلوم السياسية ..... قسم :..... القانون الخاص .....

الطالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... والصادرة بتاريخ :.....

المسجّل(ة) بكلية :..... قسم :.....

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها :..... مرحلة انتقالية صعبة أمام الدولة .....

.....

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ .....

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه

متصرف إقليمي رئيس دائرة

سعد تنورد الدين

28 ماي 2025

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون عقاري

بعنوان

رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

إعداد الطلبة:

- عبد الحليم حطابي

إشراف الأستاذ:

– الدكتور: طارق مخلوف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
نعيمة حاجي	أستاذ (ة) محاضر – أ –	رئيسا
طارق مخلوف	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
مراد عزاز	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون عقاري

بعنوان

رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

إعداد الطلبة:

- عبد الحليم حطابي

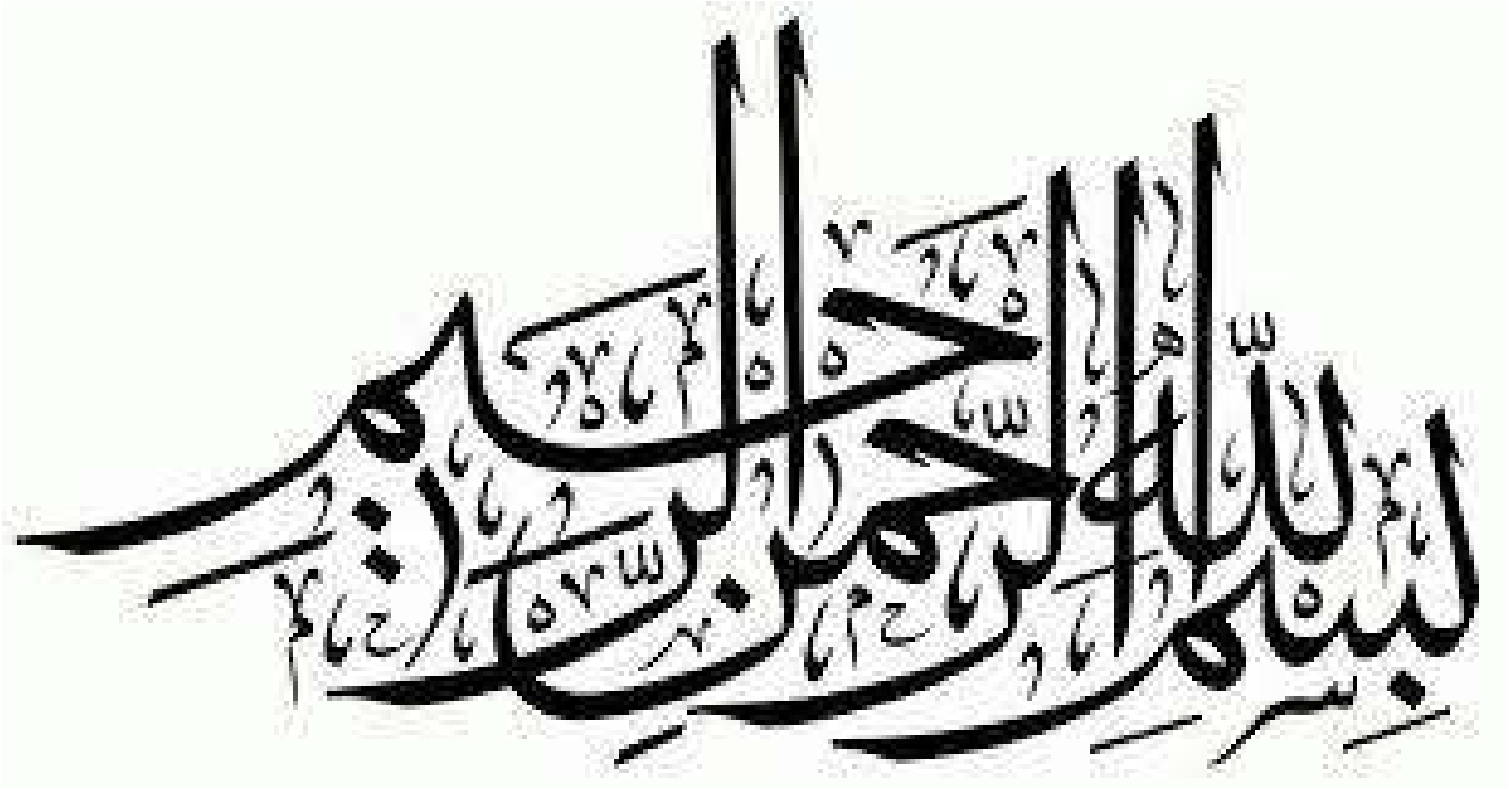
إشراف الأستاذ:

– الدكتور: طارق مخلوف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
نعيمة حاجي	أستاذ (ة) محاضر – أ –	رئيسا
طارق مخلوف	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
مراد عزاز	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما

إلى أخويَّ وأختيَّ

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى زملائي في أسرة الدفاع

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى

النجاح وكان سند لي

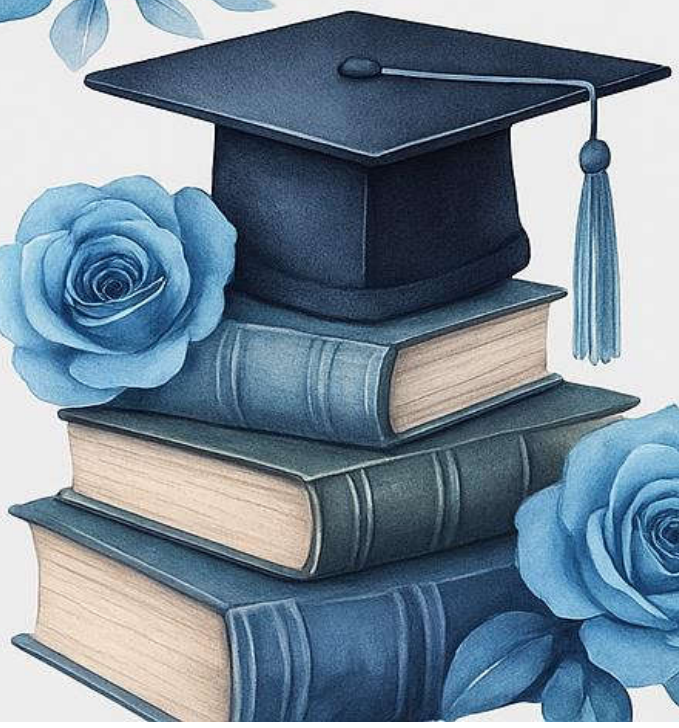
إلى جميع الزملاء والزميلات خلال

مساري الدراسي

إليكم جميعا كل الشكر والتقدير

والاحترام

عبد الحليم حطابي



2025

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمته ورزقنا من واسع فضله وعظيم كرمه ووفقنا لإنجاز هذا العمل وأنار لنا درب العلم والمعرفة

نتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير للأستاذ الفاضل الدكتور والمحامي وعميد كلية الحقوق

"طارق مخلوف"

المشرف على هذه إنجاز هذه المذكرة وخروجها إلى النور أسأل الله أن يكتب له من كلمة وحرف منها كل الخير والتوفيق

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "د. **نعيمة حاجي**" رئيسة لجنة المناقشة والتي تمثل قامة من قامات كلية الحقوق عامة وتخصص القانون العقاري خاصة ذاكرا ما امتزج فيها من العلم بالخلق الرفيع والأستاذ المحامي "د. **مراد عزاز**" المناقش والذي يمثل قامة من قامات أسرة الدفاع على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

ج. ر. ج. ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ع	العدد
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

مقدمة

تطمح العديد من الدول في الوقت الحالي إلى مواكبة التطور التكنولوجي على الصـــعيد العالمي، ولهذا ولمواجهة الكثير والعديد من التحديات التي فرضـها الواقع الحالي وتغيرات العصـر وتطوره، كما أنه من المتعارف عليه أن القطاع العمومي أدرك مدى الحاجة الماســة إلى عمليات التحســين المســتمر في مجال تقديم الخدمات إلى جمهور المتعاملين، والسـعي المسـتمر والمتواصـل من أجل تحقيق التقدم والرقي في كافة المجالات والاســـتفادة من التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات عموما والرقمنة خصوصا.

ولقد أدت تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات الحديثة إلى إحداث ثورة وطفرة من التغييرات الهائلة في الحياة والإدارة العمومية ســواء على مســتوى الأفراد ورغبتهم في الحصــول على خدمات أكثر تقدما وتطورا بسرعة وفعالية على مستوى المؤسسات والهيئات القائمة على تقديم تلك الخدمات وقد أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الإدارية كافة بما فيها على الخصـوص النشـاطات التي تقوم بها مديرية أملاك الدولة هو هدف عديد الدول التي تســعى للتقدم والتطور لذلك ارتبط اســتخدام تكنولوجيا المعلومات بما يعرف بالرقمنة التي سعت إليها كل الإدارات وفي جميع القطاعات.

وعليه فإن الاهتمام بالرقمنة في العصـــر الحالي أضـــحى من أبرز التحديات وأهداف الدول التي تضـافرت جهودها من أجل تجسـيدها ميدانيا لمواكبة ومسـايرة عصـر التكنولوجيا وتحقيق النجاح في كل قطاعاتها ونخص بالذكر موضوع الدراسة.

وفي هذا السـياق، تبرز **مديرية أملاك الدولة** كإحدى أهم الإدارات العمومية ذات الطابع الحسـاس والاسـتراتيجي، نظرا لما تضـطلع به من مهام تتعلق بحماية وتسـيير الأملاك الوطنية، وتثمينها وضـمان حسـن اسـتغلالها. ومع تزايد حجم البيانات والمعاملات الإدارية المرتبطة بالأملاك العقارية، برزت الحاجة الملحة إلى رقمنة نشـاطات هذه المديرية، قصـد تبسـيط الإجراءات، وتحقيق الشـفافية، وتسـريع وتيرة المعالجة الإدارية. كما أن رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة تساهم بشكل مباشر في دعم جهود الدولة في مجال الحوكمة العقارية، ومحاربة البيروقراطية، وتحقيق النجاعة الإدارية. وعليه، فإن الاهتمام برقمنة هذا القطاع الحيوي لم يعد خيارا بل ضرورة استراتيجية تمليها متطلبات التسيير العصري.

وانطلاقا من هذه الدور المنوط بمديرية أملاك الدولة وفي ظل التحول الرقمي لممارسة نشاطاها، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على الإطار المفاهيمي والتطبيقي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

أهمية الموضوع:

أن موضوع الرقمنة من المواضيع التي تكتسي أهمية كبيرة بسبب التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم والانتقال من العمل بالنظام التقليدي إلى العمل بالنظام الحديث الذي يسهل تقديم الخدمة للمواطنين دون بذل جهد بالإضافة إلى التعرف عن قرب على مدى تطبيق الرقمنة في مجال الأنشطة التي تقوم بها مديرية أملاك الدولة، وأهمية موضوع الدراسة يفرضها الواقع والمستقبل وله أهمية علمية وعملية.

أ. **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لموضوع الدراسة في ارتباط الرقمنة بالتعامل مع الجمهور في ظل التطور التكنولوجي لخلق الثقة لدى المتعاملين في وجود إدارة حديثة تلبي خدماتهم وتتولى تنفيذ معاملاتهم بصورة متحضرة.

ب. **الأهمية العلمية:** من الأهمية العلمية لموضوع الدراسة هو الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع خاصة في السنوات الأخيرة والذي جعل العديد من المؤسسات العمومية تسعى لتجسيد خدماتها حيث أصبح موضوع الرقمنة كقيمة علمية على المستوى الأكاديمي وتطوره المستمر يتطلب من الباحثين التوسع والسعي في دراسته

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار موضوع بحثنا هذا وقد صنفنا هذه الأسباب ضمن قسمين مهمين أسباب ذاتية أو شخصية وأخرى موضوعية

أ. **الأسباب الذاتية (الشخصية):** في الحقيقة لم يكن لنا دافع ذاتي أو شخصي لاختيارنا لموضوع الدراسة والبحث لأنه كان من اختيار الإدارة لكن كان لنا ميل له فيما بعد نظرا لحداثته وقلة الدراسات فيه وهذا بعد الاطلاع عليه فكنا بذلك ربما من السباقين في الدراسة والبحث فيه فضلا على أنه من متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص قانون عقاري

ب. **الأسباب الموضوعية:** يرجع سبب الاختيار إلى الانتشار الواسع والتقدم التكنولوجي ومحاولة الجزائر من خلال إطلاقها لمشروع الرقمنة في مطلع الألفية الثالثة خاصة منها ما يتعلق بالقطاعات المتعلقة بالعقارات ولو أنه جاء متأخرا مقارنة بباقي القطاعات بالنظر لمكانته ودوره في التطور الاقتصادي والاستثمار للدولة وكثرة المعاملات العقارية سواء للدولة أو الافراد.

الإشكالية

لتسليط الضوء على موضوع دراستنا ومحاولة منا للبحث فيه بطريقة شاملة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية الآتية: **ما مدى التجسيد الميداني لمشروع الرقمنة على مستوى مديرية أملاك الدولة في أداء مهامها؟**

وإشكاليات فرعية هي:

- ما هي الهياكل التي تم استحداثها في إطار رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة؟
- ما هي المنصات الرقمية المستحدثة على مستوى مديرية أملاك الدولة؟

أهداف الدراسة:

أن الرغبة في دراسة موضوع ما لا يخلو أن يكون لصاحبها أهداف يسعى لتحقيقها أو على الأقل أعطاء صورة حقيقية أو أقرب إلى الحقيقة عنها لذا سنحاول في هذه الدراسة بقدر المستطاع التوصل إلى الأهداف المسطرة وعلى الرغم من الأهداف الكثيرة والمتعددة لموضوعنا إلا أننا قمنا بحصر أهم الأهداف والمتمثلة في:

- التعرف على موضوع الرقمنة في إطارها العام والخاص بنشاط مديرية أملاك الدولة خاصة وأنه مشروع أطلقته الحكومة الجزائرية لرقمنة جميع قطاعاتها سعيا منها إلى مواكبة العصر والتطور التكنولوجي لتحقيق النجاح.
- محاولة تسليط الضوء على الإصلاحات الهيكلية لمديرية أملاك الدولة لتتناسب والقيام بنشاطاتها بالطريقة الرقمية الحديثة بهدف تسهيل وسرعة تقديم الخدمات للمتعاملين.
- التعرف على ما تم تجسيده ميدانيا على مستوى مديرية أملاك الدولة من أنظمة وتطبيقات رقمية للقيام بنشاطها في إطار رقمي حديث.

الدراسات السابقة

تستمد أي دراسة مشروعيتها المعرفية والمنهجية من مجموعة من الدراسات والبحوث فالدراسات السابقة هي إلهام لا غنى عنه بالنسبة للباحث فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث التي سبقته خاصة وأن من خصائص البحث العلمي التراكمية إلا أننا في موضوع دراستنا لم نجد اي دراسة سابقة خاصة المتخصصة منها سوى بعض المقالات التي جاءت عامة لدراسة موضوع الرقمنة ولكن في قطاعات

أخرى غير أنشطة مديرية أملاك الدولة لذلك ربما كنا من السباقين للبحث في هذا الموضوع خاصة وإن رقمنة مديرية أملاك الدولة جاءت متأخرة مقارنة بالقطاعات الأخرى وأن العمل بالرقمنة في هذا المجال كانت بداية ولادته وخروجه للنور أواخر سنة 2024

صعوبات الدراسة

إن من الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا الموضوع قد نرجعها إلى ما يتسم به الموضوع من الحداثة والجدة وبالضبط لتعلقه بنشاطات مديرية أملاك الدولة فضلا على جوانبه التقنية التي فرضت علينا الاتصال بهذه المديرية لتمكيننا من المعلومات التي تخدم الموضوع مباشرة من طرف الإدارة خاصة مع قلة المراجع إن لم نقل انعدامها ويرجع الفضل إلى إدارة الجامعة التي مكنتنا من رسالة توصية إلى المديرية الولائية لأملاك الدولة من جهة ومن جهة أخرى قبول مديرها لنا وتمكيننا لنحظى بمدة شهر تربص على مستوى هذه الإدارة

المنهج المتبع

إن طبيعة موضوع الدراسة والإشكالية المطروحة اقتضت منا الاعتماد على منهجين الوصفي كمنهج والتحليلي كآداة للإحاطة بجوانب الموضوع وتسليط الضوء عليه وذلك كما يلي:

أ. **المنهج الوصفي:** من أجل التعريف بالموضوع وإعطائه الوصف الدقيق من خلال إعطاء عدة تعاريف سواء للرقمنة أو إدارة أملاك الدولة والهياكل التي تم استحداثها على مستوى هذه الإدارة لممارسة نشاطها بالطرق المستحدثة فضلا على وصف التطبيقات الرقمية لممارسة العمل الميداني بطريقة رقمية.

ب. **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لتحليل مختلف النصوص القانونية خاصة ما جاء من تعديلات جديدة للمراسيم التنفيذية التي تحكم نشاط ومهام مديرية أملاك الدولة فضلا على التعليمات الصادرة لانطلاق العمل بالرقمنة.

التصريح بالخطة

لدراسة الموضوع الذي بين أيدينا والموسوم بعنوان رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة اقتضت الضرورة منا انتهاج خطة من ثنائية الفصول والمباحث نبينا كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

المبحث الثاني: انعكاسات الرقمنة على نشاط مديرية أملاك الدولة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

المبحث الأول: الهياكل المستحدثة لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

المبحث الثاني: التجسيد الميداني لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا متسارعا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما دفع الحكومات إلى تبني سياسات رقمية حديثة تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل عملية التسيير الإداري. وقد أصبحت الرقمنة خيارا استراتيجيا لتعزيز الشفافية، والرفع من كفاءة الأداء، والتقليل من التعقيدات الإدارية التي طالما شكلت عائقا أمام فعالية العمل داخل الإدارات العمومية.

وفي هذا الإطار، أولت الدولة الجزائرية اهتماما متزايدا بمسار التحول الرقمي، حيث باشرت العديد من المشاريع الرامية إلى رقمنة القطاعات الحيوية، ومن بينها مديريات أملاك الدولة، التي تعد من بين الإدارات ذات الأهمية الاستراتيجية نظرا لما تقوم به من مهام متعلقة بحماية وتسيير الأملاك الوطنية. إذ يعد اعتماد الرقمنة في هذا القطاع مدخلا مهما لتحديث أساليب العمل وتحقيق النجاعة والفعالية في أداء المهام المنوطة به.

وبناء على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للرقمنة، من خلال التطرق إلى تعريفها وخصائصها، وكذا أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة وأهدافها، لننتقل بعدها إلى دراسة الانعكاسات المتوقعة لهذه الرقمنة، من حيث أسس ومتطلبات التحول الرقمي، وأسباب اللجوء إليه، فضلا عن أبرز التحديات التي تواجه هذا المسار.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم الرقمنة
- المبحث الثاني: انعكاسات الرقمنة على نشاط مديرية أملاك الدولة

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

لقد أفرز التطور التكنولوجي المتسارع، لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحولات عميقة في طرق وأساليب تسيير الإدارات العمومية، حيث أصبح من الضروري اعتماد أدوات وتقنيات رقمية تساهم في تحسين نوعية الخدمات وتبسيط الإجراءات. وفي هذا السياق، برز مفهوم الرقمنة كأحد المفاهيم الحديثة التي أضحت محورا أساسيا في السياسات العمومية الحديثة، نظرا لما تحمله من إمكانيات كبيرة في تطوير العمل الإداري وتعزيز فعالية المؤسسات.

ولفهم هذا التحول العميق، بات من الضروري التطرق إلى مفهوم الرقمنة من خلال تحديد تعريفها، والوقوف على خصائصها، كما يقتضي الأمر إبراز أهمية رقمنة نشاط مديرية أملاك الدولة والأهداف المرجوة منها، باعتبارها إدارة ذات طابع حساس ترتبط مباشرة بتسيير الممتلكات العقارية للدولة.

ولقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها.
- المطلب الثاني: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها

يعد مصـــطلح "الرقمنـة" من المفـاهيم الحـديثـة التي ارتبطـت بـالتحول التكنولوجي في مختلف القطاعات، إذ يعكس هذا المفهوم اســتخدام التكنولوجيا الرقمية في تحويل المعطيات والإجراءات التقليدية إلى صـيغ إلكترونية، بما يحقق الفعالية والسـرعة في الأداء الإداري. وقد أصـبح مصـطلح الرقمنة يتردد بكثرة في الأدبيات الإدارية والتقنية المعاصرة، خصـوصـا في ظل سـعي مديرية أملاك الدولة إلى عصـرنة خدماتها ومواكبة متطلبات العصر.

ومن أجل الإحاطة بهذا المفهوم بشـكل دقيق، يسـتوجب التطرق أولا إلى تعريف الرقمنة من الناحية اللغوية والاصطلاحية والفقهية، ثم الوقوف على أبرز خصائصها التي تميزها وتبرز دورها في تحسين أداء الإدارات الحديثة.

وقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: مفهوم الرقمنة.
- الفرع الثاني: خصائص الرقمنة.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

يعد تحديد تعريف الرقمنة أمرا أساسيا لفهم أبعاد هذا التحول الذي تشهده مديرية أملاك الدولة، لذلك ســنحاول في هذا الفرع تقديم تعريف شــامل لهذا المصــطلح من حيث التعريف اللغوي والاصــطلاحي والفقهي.

أولا: تعريف الرقمنة لغة

تدل كلمـة رقم في المعـاجم اللغويـة على جملـة من المعـاني أهمهـا التعجيم والتبيـان والكتـابـة والقلم والخط ويقول ابن منظور: "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلامات من التنقيط، وقولـه عز وجل: "**كتـاب مرقوم**" كتـاب مكتوب والمرقم القلم ضرب مخطط من الوشي ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه[1].

[1] عوني نادية، تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016، ص 28.

ثانيا: تعريف الرقمنة اصطلاحا

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها الى سلسلة رقمية ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:

1. **في مجال الحاسب الآلي:** تحويل البيانات الى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
2. **في سياق نظم المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ... إلخ، وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي أي إلى إشارات وذلك عن طريق استخدام أجهزة الماسح الضوئي ثنائية عن طريق الكاميرات الرقمية التي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب[1].
3. **في سياق الاتصالات بعيدة المدى:** فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية[2].

ثالثا: التعريف الفقهي للرقمنة

للرقمنة العديد من التعاريف الفقهية لعل أبرزها انه يتم تعريفها على انها "التحول الاجتماعي الناجم عن الاعتماد الهائل للتقنيات الرقمية لإنشاء المعلومات ومعالجتها ومشاركتها على عكس الابتكارات

[1] ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي (دراسة حاله بلديه انقوسة ولاية ورقلة)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهاده الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021، ص 10.

[2] كلثوم مكي، عطاب الدراجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر (بلدية ورقلة أنموذجا)، مجلة الاجتهاد القضائي، ع 2، 2001، ص 1255.

التكنولوجية الاخرى بحيث تعتمد على تطور تقنيات الوصـــول الى الشـــبكة وتقنيات اشـــباه المواصـــلات وهندسة البرمجيات والاثار غير المباشرة الناتجة عن استخدامها"[1].

كما يقصد بالرقمنة ايضا "تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية الى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية"[2].

كما تعرف ايضـــا انها "عملية نقل او تحويل البيانات الى شـــكل رقمي للمعالجة بواســـطه الحاســـب الالي"، وفي نظم المعلومات عادة ما يشـــار الى الرقمنة على انها "تحويل النص المطبوع او الصـــور الى اشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكانيه عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي وفي الاتصالات عن بعد".

كما يقصد بالرقمنة ايضا "تحويل الاشارات التناظرية الى اشارات رقمية نابضة"، وفي علم المكتبات والمعلومات يقصد بالرقمنة "عملية انشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية"[3].

وتعرف الرقمنة ايضـــا بانها "نظام متكامل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات لتحويل العمل الاداري اليدوي الى اعمال ادارية تقوم بها التكنولوجيا الرقمية الحديثة فهي اســـتراتيجية لعصـــر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات افضـل للمواطنين والمؤسـسـات والزبائن مع اسـتغلال امثل لمصـادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشـــرية والمعنوية في اطار الكتروني حديث من خلال الاستغلال الامثل للوقت والجهد"[4].

تعرف ايضـــا على انها "العملية التي من خلالها يتم تحويل المعلومات من شـــكلها التقليدي الحالي الى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور او بيانات نصية أو أي شكل آخر أو هي عملية تحويل

---

[1] محمد بوعتلي، ليليا سامي، واقع المنصات الرقمية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة ميدانية وقياسية)، مجلة المدبر، عدد 9 خاص، الجزائر ، ص 12.

[2] زروقي زليخة، محي الدين عواطف، دور الرقمنة في حماية الثروة العقارية جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، تاريخ ارسال المقال 10 جانفي 2022 تاريخ قبول المقال 6 ابريل 2022 تاريخ نشر المقال 6 جوان 2022، المجلد 5، ع 1، ص 520.

[3] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، مشروع رقمنة دوريات بدار الكتب المصرية أنموذجا، مجلة مكتبة فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 2، نوفمبر 2011، ص 2، 3.

[4] باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية (دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية)، الجزائر، 2008، ص 70.

مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الاجراء بهدف توفير اكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفيدين"[1].

يمكن استخلاص من المفاهيم والتعاريف السابقة ان عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعة من النصوص الإلكترونية وادارتها ولكن تتعلق بالأساس بتحويل مصدر المعلومات من شكل ورقي او على وسيط تخزين تقليدي الى شكل الكتروني وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال الحاسبات الالية.

وفي الاخير يمكن القول ان الرقمنة هي مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة الوسائل والادوات المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الانسان في اداء عمل ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء كانت على مستوى الفرد او المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

بعد الوقوف على مفهوم الرقمنة، من المهم التطرق إلى أبرز الخصائص التي تميز هذا التحول داخل مديرية أملاك الدولة، والتي تعكس تأثيره المباشر على طريقة أدائها وجودة الخدمات التي تقدمها.

وتتمثل أبرز الخصائص في:

1. **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن – إلكترونيا – متجاورة.
2. **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
3. **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطور المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج[2].

---

[1] محمود شرفي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في اضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجله صوت القانون، ع 3، ص 1164.

[2] مقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر (قطاع العدالة أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة الوادي، كلية العلوم السياسية 2017/2016، ص 31.

4. **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى
5. **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة
6. **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسائل في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
7. **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالأنترانات WAN مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الاحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترانات WAN[1].
8. **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع على مستوى العالم بأكمله.
9. **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي.
10. **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسائل المسموعة إلى رسائل مطبوعة او مقروءة.
11. **اللاجماهيرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسائل الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.
12. **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط مرن.
13. **العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم[2].

---

[1] ميلودة حمدو، المرجع السابق، ص 13.

[2] ميلودة حمدو، المرجع السابق، ص 13.

المطلب الثاني: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة وأهدافها

تسعى مديرية أملاك الدولة، بوصفها جهازا إداريا مكلفا بتسيير ومتابعة الأملاك العقارية العمومية، إلى تحسين جودة خدماتها وتسهيل معاملاتها من خلال إدماج الرقمنة في مختلف أنشطتها. ويُعد هذا التوجه خطوة استراتيجية تهدف إلى تجاوز الإشكالات التقليدية المرتبطة بالبطء الإداري وتضخم الإجراءات الورقية، فضلا عن تعزيز الشفافية والدقة في معالجة الملفات والبيانات العقارية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، أصبح من الضروري التوقف عند أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة، لما لها من انعكاسات مباشرة على فعالية الأداء الإداري وتلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات، إضافة إلى تحديد الأهداف الرئيسة التي تسعى المديرية إلى تحقيقها من خلال هذا التحول الرقمي.

حيث تم تقسيم المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة
- الفرع الثاني: أهداف رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

الفرع الأول: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

تمثل الرقمنة باعتبارها آلية عصرية محورية في عملية التطور الإداري والتغير التنظيمي منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة التقليدية لأملاك الدولة بحيث يتيح تحول هذه المديرية نحو رقمنة أجهزة خدمتها عدة امتيازات ترتبط أساسا بتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين في إطار يكفل ترشيد العمل الإداري لها كمرفق عام وينظم مختلف المهام المتداخلة والتي كثيرا ما كانت تعيق تقديم الخدمة والحصول عليها، وإذا كان تطبيق الرقمنة ينطوي على تسريع جهود وخدمات هذا الجهاز الإداري فيمكن القول أن أهمية رقمنة أنشطة مديرية املاك الدولة تستمد من أهمية الإدارة الإلكترونية والتي تنطوي على العديد من المزايا والأهمية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. **زيادة الإتقان:** حيث تمثل رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة باعتبارها آليه عصرية في عملية التطور الإداري والتغير التنظيمي منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة التقليدية وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح في إنجاز المعاملات[1].
2. **تخفيض التكاليف:** بالرغم من أن الرقمنة في بادئ الأمر تحتاج إلى مشاريع مالية معتبرة في تسريع عملية التحول إلا أن انتهاج نموذج العمل الرقمي بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لا يتطلب العمل في إطار الرقمنة إلى يد عاملة كبيرة.
3. **تبسيط الإجراءات:** حيث دفعت الحاجة إلى التحديث والعصرنة بتبني الرقمنة بإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى مصالح مديرية أملاك الدولة وحرصها على استخدامها استخداما أمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجيات المواطنين المتعاملين بشكل مبسط وسريع خاصة مع تنوع الفئات المستفيدة من الخدمات المقدمة من طرف إدارة أملاك الدولة[2].
4. **تحقيق الشفافية:** يرتبط تحقيق الشفافية بتسهيل عملية المحاسبة الدورية على كل من يقدم خدمات رقمية حيث تتيح الشفافية تدقيقا في إنجاز المهام والالتزام باللوائح والنظم واحترام مواعيد الدوام وحماية الحقوق والالتزام بالواجبات[3].
5. **تسهيل إجراءات الاتصال:** حيث تسهل الاتصال بين الجهات الإدارية داخل الجهة نفسها لا داره أملاك الدولة وتوفير الأرشفة التلقائية للمعلومات والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وتعزيز الإشراف والرقابة مما يتيح للإدارة السيطرة عليها وتأمين حماية وأمن المعلومات[4].
6. **التفاعل الايجابي بين المصالح:** بحيث تتفاعل الإدارات والمؤسسات فيما بينها تفاعلا إيجابيا ويتكامل عملها الرقمي خاصة ما يخص أعمال ومهام مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح

---

[1] عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 282، 283.

[2] خنقاوي ريما، ميهوبي اكرام، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر اكاديمي، الميدان الحقوق والعلوم السياسية، التخصص القانون العام الاقتصادي، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2023/2022، ص 10.

[3] الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، عدد 4، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 184.

[4] خنقاوي ريما، ميهوبي إكرام، المرجع السابق، ص 11.

الأراضـــي والحفظ العقاري بما يخدم المواطن بالدرجة الأولى كما يخدم الاعمال والأنشـطة وإن كان بتقديم الخدمة التقليدية بوســائل تقنية ورقمية مســتحدثة وتقديم المعلومات بطريقه ســهلة ومتاحة للجميع حتى من خارج حدود البلد، فضـــلا على القدرة على تعظيم الانجاز وتوفير الخدمات الحكومية والمعلومات أيضـا على مدار السـاعة وخلال كامل أيام الاسـبوع من خلال فتح قنوات اتصال وتطبيقات رقمية متنوعة بين أجهزة أملاك الدولة من جهة والمواطن المتعامل من جهة أخرى[1].

الفرع الثاني: أهداف رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

يعتبر العقار مصدرا من المصادر غير المتجددة للثروة ومقوما فعالا للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو من الأمور الحساسة التي لها وزن اقتصادي واجتماعي حيث عمدت مختلف دول العالم على إيجاد نظم عقارية رقمية متباينة تخضـــع للتحســـين من أجل اســـتقرار الملاك والحائزين للأملاك والحقوق العينية العقارية وذلك بتنظيم عملية التملك والاســتغلال والتداول لهذه الاموال بما يضـــمن حقوق المتعاملين والدولة على حد ســواء مما يؤدي إلى إرســاء الثقة والطمأنينة واســتقرار المراكز القانونية ودرء المنازعات وبمفهوم أخر توفير الأمن والاستقرار القانوني العقاري.

فضلا على تسويق مشاريع عقارية جديدة التسيير العيني العقاري وتحقيق البنية التحتية العقارية كل هذا في إطار رقمي وتكنولوجي حديث تعني به الهيئة الإدارية المعنية والمتمثلة في إدارة الأملاك الوطنية وفي هذا الفرع سنبين بأكثر تفصيل الهدف من رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة والمتمثلة في:

1. **تحســين إدارة الأصــول:** تتيح رقمنة أنشـطة مديرية أملاك الدولة إنشـاء قاعدة بيانات شـاملة للأصول المملوكة للدولة مما يساعد على تحسين إدارتها وتجديد استخدامها الأمثل.
2. **مكافحة الفســـاد:** تقلل رقمنة أنشـــطة مديرية أملاك الدولة من فرص التلاعب والفســـاد حيث تصبح جميع المعلومات المتعلقة بالأصول متاحة وشفافة[2].

---

[1] الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، المرجع السابق، ص 184.

[2] بن رمضـانه المنور، مرفق الاملاك الوطنية نحو نظريه جديده لتحسـين مناخ الاسـتثمار من خلال ادخال التكنولوجيات الرقمية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، افلو، الجزائر، تاريخ الاستلام 2023/7/26 تاريخ القبول للنشر 2024/1/22، المجلد 7، ع 2، 2024، ص 147.

3. **تسهيل الوصول إلى المعلومات:** يمكن للمواطنين المتعاملين والمهتمين الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بأملاك الدولة من خلال المنصات الرقمية مما يعزز الشفافية والمساءلة.
4. **تنشيط الاستثمار**: توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن أملاك الدولة تشجع الاستثمار وتساهم في التنمية الاقتصادية[1].
5. **الحفظ:** الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
6. **الاقتسام:** من خلال الشبكات الرقمية وخصوصا شبكة الأنترانات WAN التي سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الاشخاص في نفس الوقت[2].
7. **التخزين:** وذلك بأن قرص مضغوط واحد يمكنه تخزين آلاف الصفحات.
8. **سرعة الاسترجاع:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع حيث أنه يمكن استرجاعها في ثواني بدلا من عدة دقائق[3].

فضلا على عديد الأهداف الأخرى التي تسعى إليها مديرية أملاك الدولة وإلى تحقيقها من خلال رقمنة أنشطتها وهي:

- إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.
- التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الالكتروني من الصادر والوارد[4].
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة مما يختصر عليهم الوقت.
- التحول نحو الخدمة العامة بالآليات عن طريق تطوير الإدارة العامة بالآليات التقنية الحديثة.

---

[1] زروقي زوليخة، المرجع السابق، ص 534.

[2] ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، تاريخ ارسال المقال: 27 نوفمبر 2019، تاريخ قبول المقال 23 مارس 2021، تاريخ النشر 25 جانفي 2022، المجلد 6 ع 2، ص 1036.

[3] ميلودة حمدو، مرجع سابق، ص 20

[4] عبد الكريم عشور، دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية (الجزائر انموذجا)، قسم العلوم السياسية جامعه محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تاريخ الاستلام 7 اكتوبر 2021، تاريخ القبول 7 نوفمبر 2021، تاريخ النشر 31 ديسمبر 2021، المجلد 6 ع 2، ص 16

- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقييم العمل والتخصص به.

التوجه نحو الشفافية في العمل الإداري وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء والمواطنين[1].

[1] بلحمير وداد، مولاهم نعيم، أثر الرقمنة على جوده الخدمة العمومية (دراســـة ميدانية في الإدارة الإقليمية بلدية طهير أنموذجا)، مذكرة لنيل شـهادة ماسـتر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصـديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021، ص 15

المبحث الثاني: انعكاسات الرقمنة على نشاط مديرية أملاك الدولة

إن اعتماد الرقمنة داخل مديرية أملاك الدولة لم يكن مجرد خيار تقني، بل يمثل توجها استراتيجيا لمواكبة التحولات الحديثة وتحديث طرق التسيير والإدارة. فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية التي كانت تعتمدها المديرية، والعمل على دمج الوسائل الرقمية الكفيلة برفع كفاءة الأداء وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والدقة في مختلف أنشطتها.

وفي هذا السياق، يقتضي الحديث عن انعكاسات الرقمنة على نشاط مديرية أملاك الدولة الوقوف أولا عند المقومات الأساسية التي يرتكز عليها هذا التحول، سواء من حيث الأسس أو المتطلبات، ثم تحليل الأسباب التي دفعت المديرية إلى اعتماد الرقمنة، مع الإشارة إلى أبرز التحديات التي قد تواجهها خلال عملية التطبيق.

حيث سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: المقومات الأساسية للتحول الرقمي
- المطلب الثاني: أسباب استخدام الرقمنة في مديرية أملاك الدولة وتحدياته

المطلب الأول: المقومات الأساسية للتحول الرقمي

إن رقمنة أنشـــطة مديرية أملاك الدولة لا تتحقق إلا من خلال جملة من المرتكزات التي تمهد لهذا التحول وتضـمن نجاحه. فعملية الانتقال من الأسـاليب التقليدية إلى الرقمية تتطلب توافر بنية تحتية تقنية مناســبة، وإرادة إدارية واضـــحة، وموارد بشـــرية مؤهلة، إلى جانب بيئة تنظيمية وتشـــريعية محفزة. فهذه العناصر تعد من الشروط الضرورية لأي مشروع رقمي يراد له أن يكون فعالا ومستداما.

حيث قسمنا هذا المطلب إلى فرعين وهما:

- الفرع الأول: أسس التحول الرقمي
- الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي

الفرع الأول: أسس التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي عملية استراتيجية شاملة تستند إلى مجموعة من الأسس الجوهرية التي تؤطر هذه العملية وتضـــمن نجاحها، ولا ســـيما في مجال إدارة أملاك الدولة حيث تتطلب طبيعة النشـــاط دقة وشفافية عالية، ولعل أهم هذه الأسس في مديرية أملاك الدولة تتمثل في أربعة محاور رئيسية:

1. الأساس الاستراتيجي

يرتكز التحول الرقمي في مديرية أملاك الدولة على توافقه مع الأهداف الاســتراتيجية للمديرية، التي تهدف إلى تحســـين فعالية إدارة الأملاك الوطنية وتســـريع الإجراءات الإدارية، مع تعزيز الشـــفافية أمام المواطنين. كما يجب أن يكون هذا التحول منســـجما مع الســـياســـات الوطنية المتعلقة بتســـيير الأملاك الوطنية وتقدم مشـروع الحكومة في ادراج الرقمنة ضـمن قطاع أملاك الدولة، ما يعزز أهدافها في إطلاق هذا المشروع وتحديث الإدارات الجزائرية عامة وقطاع أملاك الدولة خاصة[1].

2. الأساس الثقافي والتنظيمي

تتطلب الرقمنة في مديرية أملاك الدولة قبولا ثقافيا واســـعا بين الموظفين والإدارات ذات الصـــلة، حيث يعتبر تبني الفكر الرقمي والثقافة الابتكارية ركيزة أساسية للنجاح. كما يشكل بناء بيئة تنظيمية محفزة

[1] دليلة قاسـمي، "الرقمنة في الإدارة الجزائرية: دراسـة تطبيقية على مديرية أملاك الدولة"، مذكرة ماسـتر، جامعة العربي بن مهيدي، سوق أهراس، 2023، ص. 15-17.

على التحول الرقمي وتطوير مهارات العاملين وتحديث آليات التواصل والتنسيق الرقمي بين مختلف المديريات والجهات الادارية الأخرى عاملا هاما لضمان تكامل وفعالية الخدمات المقدمة[1].

3. الأساس الاقتصادي

يمثل الجانب الاقتصادي أحد الركائز الأساسية، حيث لا يمكن إنجاح مشروع الرقمنة دون تقييم دقيق المتطلبات الاقتصادية لهذا المشروع، والتي تشمل توفير الوقت وتقليل التكاليف الإدارية وتحسين جودة الخدمات. إضافة إلى ذلك، فإن التمويل المستمر ودعم الميزانية المخصصة لمشروع الرقمنة وصيانتها المتواصلة يعتبر من العوامل الحاسمة التي تؤثر على استمرارية وتطور هذه المشاريع[2].

4. الأساس التقني

تستلزم الرقمنة في مديرية أملاك الدولة اعتماد تقنيات حديثة ومناسبة لطبيعة الأنشطة الإدارية والفنية، كأنظمة المعلومات الجغرافية، وقواعد البيانات المؤمنة، والمنصات الإلكترونية المتخصصة في إدارة الأملاك. ويجب أن تتسم هذه الأنظمة بالمرونة لتتكيف مع التطورات المستقبلية والمتطلبات المتغيرة، بالإضافة إلى تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات الحساسة، ما يضمن حماية أملاك الدولة ويحفظ سرية المعلومات[3].

الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي

إن تطبيق الرقمنة على مستوى إدارة أملاك الدولة شأنه شأن أي مشروع يتطلب جمله من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكيل نظام رقمي بحيث لا يمكن تطبيقه وإنجاحه إلا إذا توافرت جملة من المتطلبات زيادة على ما تم توفيره لحد الآن ونوردها فيما يلي:

1. **المتطلبات القانونية والتشريعية:** يتطلب تطبيق الرقمنة وضع التشريعات القانونية اللازمة قبل التطبيق أو بعده عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقرب التحول الرقمي وأثناء التطبيق

---

[1] عبد الرحمن محمد، "الثقافة الرقمية وأثرها على تطوير الإدارات العمومية"، المجلة الجزائرية للعلوم الإدارية، ع 10، 2022، ص. 78-80.

[2] سمير بلقاسم، "الجدوى الاقتصادية لمشاريع التحول الرقمي في الإدارات الحكومية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021، ص. 32-35.

[3] حسنة عبد القادر، "تأمين نظم المعلومات في القطاع الحكومي: التحديات والحلول"، المؤتمر الوطني لتقنيات المعلومات، وهران، 2019، ص. 102-105.

تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية[1].

إعطاء المشـــروعية على الأعمال الإلكترونية من خلال إصـــدار قوانين أو قرارات وزارية بهدف تحديد المباح والمحظور وشرعنة الجريمة الإلكترونية والعقوبات المصاحبة لها فالتشريعات القائمة على وجود غطاء شـرعي يجرم الأفعال المشـينة الناجمة عن الاسـتخدام السـيء للتقنيات الرقمية الحديثة

- إلزام الجهات الحكومية بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية.
- تجريم انتهاك التوقيع الالكتروني.
- ضمان سرية المعلومات وحمايتها حفاظا على سرية الحياة الخاصة.
- ضمان حقوق الاطراف المعنية بالعمل الالكتروني[2].
- منح المواطنين الحق في الحصـــول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوســـائل رقمية إلكترونية.
- تمكين المواطنين من تقديم التصاريح المالية والتجارية إلكترونيا وفق شروط تعاقدية[3].

2. **المتطلبات الإدارية والأمنية:** يتطلب نجاح تطبيق مشـــروع رقمنة أنشـــطة مديرية أملاك الدولة عموما إجراء تغييرات تنظيمية جوهرية على الهياكل الإدارية باعتبار أن أســـاليب الإدارة التقليدية لا تتناســب مع التطبيقات والمنصــات الإلكترونية التي تســتلزم في كل الأحوال المرونة وســرعة اتخاذ القرار الأمر الذي يرفضـــه واقع التحول للإدارة الرقمية التي تســـتغني تماما عن الوظائف الرقابية.

وتتمثل المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الرقمنة فيما يأتي:

---

[1] عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص 24

[2] بورغداد فاتح، دور الرقمنة في الحد من ظاهره الفســاد الاداري في إدارة الجزائر، مذكرة لنيل شــهادة الماســتر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 11.

[3] ايتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية، 2013، مقال منشور في مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، ع 18، الجزائر، جوان 2015، ص 213، 214

- **وضع استراتيجية وخطط التأسيس:** والتي يمكن أن تشمل إدارة أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ للمشاريع الحكومية الإلكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول الرقمي[1].
- **الاصـــلاح الإداري:** إن تطبيق الإدارة الرقمية خاصـــة ما تعلق بإدارة أملاك الدولة يســـتوجب إحداث تغيير أو ما يسمى بالإصـلاح على المسـتوى الإداري وذلك عن طريق إحداث وظائف إدارية جديدة تتلاءم مع الأسلوب الإداري الرقمي الحديث[2].
- **تطوير هيكل التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي:** إن التنظيم الإلكتروني يعتبر عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات فهي ليست بسيطة ويجب إعادة هندسة الهياكل والإجراءات الإدارية في كل الإدارات العمومية وذلك من خلال:

- استحداث هياكل تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي الجاري العمل به وللتكفل بتسيير مشروع الإدارة الإلكترونية.
- الارتكاز على هياكل تنظيمية رقمية في الإدارة.
- إعادة هندسة التنظيمات العامة بما يتناسب مع الإدارة الإلكترونية خصوصا بعد ادخال التقنية الرقمية.

3. **المتطلبات الفنية والبشرية:** تتمثل هذه المتطلبات في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية وهي القاعدة الأســـاســـية التي تبنى عليها الإدارة الإلكترونية إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصـالات بما يتوافق مع بيئة التحول الرقمي التي تستدعي شبكة واسعة ومتنوعة للكم الهائل من الاتصـــالات دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة وحســـابات آلية ومحاولة توفيرها والإتاحة للأفراد والمؤسسات على أوسع نطاق ممكن[3].

وتتمثل البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في مجموعة من العناصـر على غرار الحواسـيب وشـبكات الاتصـــالات وبرامج حاســوبية بالإضـــافة إلى الموارد البشـــرية التي يرتبط عملها التكنولوجي بالمعلومات

[1] عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص 23، 24.

[2] وهيبة حارش، ســمير يوســف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مقال في مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7، ع 2، الجزائر، 2021، ص 38.

[3] بورغداد فاتح، المرجع السابق، ص 13.

والاتصـــالات وكذلك توعية المواطنين بثقافة الرقمنة والإدارة الإلكترونية الركيزة الأســاســية لنجاح عملية التحول من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى الأنظمة الرقمية الحديثة.

كما تتطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة وهي ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات[1].

المطلب الثاني: أسباب استخدام الرقمنة في مديرية أملاك الدولة وتحدياتها

يعد اللجوء إلى الرقمنة في مديرية أملاك الدولة خيارًا اســـتراتيجيا نتج عن حاجة ملحة لمواكبة التطورات التكنولوجية المتســارعة، وتحســين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤســســات. إذ تهدف الرقمنة إلى تسريع الإجراءات الإدارية، وتبسيطها، وتعزيز الشفافية، وتقليل الأخطاء البشرية التي كانت تواجه المديرية في ممارستها التقليدية.

ومع ذلك، فإن تطبيق الرقمنة يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق الأهداف المنشـــودة، ســـواء من الناحية التقنية أو التنظيمية أو البشـــرية. لذلك، من الضـــروري الوقوف عند هذه الأســـباب والتحديات لفهم الواقع بشكل أعمق والعمل على تجاوزها لضمان نجاح مشروع الرقمنة.

حيث قسمنا هذا المطلب إلى فرعين وهما:

- الفرع الأول: أسباب استخدام الرقمنة
- الفرع الثاني: تحديات استخدام الرقمنة

الفرع الأول: أسباب استخدام الرقمنة

لا ينبغي أن يكون السـبب وراء مشـروع رقمنة أنشـطة مديرية أملاك الدولة هو مخافة التخلف عن ركب الآخرين أو ركب القطاعات الأخرى بقدر ما هو إنتاج منتج رقمي جيد في ظل حدود التكلفة والإمكانيات التقنية وتوافر القوى العاملة ويمكن إجمال الأسـباب وراء عملية رقمنة أنشـطة مديرية أملاك الدولة فيما يلي:

[1] عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص 23، 24.

1. **تعزيز الوصـــول:** وذلك بالتعرف على مجموعة المســـتفيدين أو المتعاملين إذ من الطبيعي أن تركز مؤسسة خاصة على احتياجات محددة والتوجه إلى فئة معينة من المستخدمين أما بالنسبة إلى إدارة أملاك الدولة فهي بحاجة إلى أن تلبي احتياجات مختلفة لفئة معينة أوســـع من المستفيدين.

يتحدد شكل المستلزمات الفنية للرقمنة بحسب الطريقة المراد فيها استخدام الصورة الرقمية مثل مقدار المعلومات التي تم التقاطها خلال التحويل الرقمي الذي يضـع حدود لاسـتخدام الصـور الرقمية

2. **تسهيل أشكال جديدة من الإتاحة والاستخدام:** إن الهدف الأساسي في هذه الحالة هو تعزيز استخدام مجموعة المواد (المخطوطات، الأرشيف، الخرائط والأعمال الفنية ... إلخ) التي:

- لا يمكن الاطلاع عليها بنسختها الأصلية إلا من خلال زيارة المستودع
- تعرضت للضرر: وبالتالي هناك ضرورة لاستخدام التقنيات الفنية لإعادة ترميم محتواها
- من الأفضـــل توفير الوصـــول اليها بطريقة أســـهل وأكثر إتاحة من خلال اســـتخدام تقنيات الحاسوب مثل التعرف على الحروف أو ترميز النصوص المحولة.

3. **الحفظ:** عندما تتعلق عمليات رقمنة قطاع أملاك الدولة بالمواد المعرضـة للضـرر يكون الهدف الأساسي إنشاء نسخة على وسيط يحفظ هذه المواد لمدة طويلة ولا تتم عملية الانتقاء في هذه الحالة عن طريق الطلب وبالتالي يجب على هذه النســـخ أن تلبي احتياجات المســـتخدمين الحاليين والمستخدمين المفترضين في المستقبل وأن تكون على درجة عالية من الجودة وتمتلك وجودا ماديا يمكن المحافظة عليه مع مرور الوقت إن تعزيز الوصـــول إلى المعلومات مع تسـهيل اسـتخدام أشـكال جديدة من الإتاحة والاسـتخدام من بين الأسـباب الرئيسـية للرقمنة مع الحفظ غير أن هذا الأخير لا يعني أن الرقمنة ليســـت هي الرائد في عملية الحفظ وإنما تلعب دورا إيجابيا في عملية الحفظ من خلال مســـاهمة النســـخ الرقمية في الحد من تلف النســـخ الأصـــلية أو حين تخزين الملفات بصـــورة تلبي معايير الجودة والاســـتمرارية في الحفظ ويبقى بسبب الالتحاق بالآخر على رأسها بالنسبة للأغلبية[1].

[1] بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصـــرنة التعليم العالي في الجزائر، جامعة 20 اوت 1955، ســـكيكدة، الجزائر، تاريخ اسـتلام المقال 10 ديسـمبر 2022 تاريخ قبول المقال 16 ديسـمبر 2022، تاريخ نشـر المقال 29 ديسـمبر 2022، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجيا والتنمية الإدارية، المجلد 5، ع 2، ص 72، 73.

الفرع الثاني: تحديات استخدام الرقمنة

على الرغم من بداية تجسيد مشروع الرقمنة في أنشطة مديرية أملاك الدولة وبداية العمل الميداني به منذ أواخر سنة 2024 إلا أنه تقبى تواجهه بعض التحديات والمعوقات التي يمكن سردها فيما يلي:

1. **عائق ربط مصالح أملاك الدولة بشبكة الألياف البصرية:** من بين المشاكل إلى وقفت عليها شركة اتصالات الجزائر من خلال خرجاتها الميدانية افتقار الكثير من المناطق إلى شبكة الألياف البصرية ما يشكل عائقا بالنسبة لشركة اتصالات الجزائر في حال تم تطبيق برنامج الرقمنة في كامل التراب الوطني وعن سبب عدم التحقيق الكلي للرقمنة فتبقى المسؤولية ملقاة على شركة اتصالات الجزائر التي كلفت بهذه المهمة[1].
2. **عائق عدم توفر المعدات التكنولوجية الحديثة وسرعة تدفق الأنترانات WAN:** لا يزال الكثير من المناطق محرومين من خدمة الأنترانات WAN بسبب عدم ربطها بهذه الشبكة ما يحتم عليها إجبار المرافقين لعملية الرقمنة بربط شبكة الأنترانات WAN بالألياف البصرية وكذا قاعدة البيانات المتمثلة في مؤسسة اتصالات الجزائر المسؤولة عن تقديم خدمة نوعية للمؤسسات الخاصة من أجل تفادي الانقطاعات المتكررة للشبكة التي تؤثر على برنامج الرقمنة وعمله من جهة وعلى المتعاملين من جهة أخرى لا سيما بعد بداية العمل وفق برنامج الرقمنة الذي يعتمد بالدرجة الاولى على الأنترانات WAN[2].
3. **عائق الأمية المعلوماتية:** وهي عبارة عن جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم بالتعامل معها واستخدامها فالمجتمع الجزائري خاصة الفئات الكبيرة في السن تعاني من الأمية في التعامل مع الحاسوب[3].
4. **عائق اللغة:** هناك من الباحثين من يشير إلى أن من القيود التي تحد حاليا من انتشار استخدام الرقمنة في الجزائر وهو قيد اللغة فلابد لمن يستخدم التكنولوجيا الحديثة أن يتقن اللغة

---

[1] طارق المجدوب، الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفة العامة والاصلاح الإداري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 17.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ع 7، ج 1، ص 70

[3] فوزي حبيش، الإدارة العامة والتنظيم الإدارية، دار النهضة العربية، بيروت، 1991، ص 30.

الإنجليزية ولا يمكن أن يســـتغني المســـتخدم تماما عن هذه اللغة حتى ولو كان يتقن اللغة الفرنسية حيث هناك ما يزيد عن 95% من المعلومات المنشورة باللغة الإنجليزية.

5. **عائق مقاومة التغييرات والتخوف منه:** يعد عائق مقاومة التغيير والتجديد من أهم المعيقات التي تواجه معظم الادارات الجزائرية وذلك عندما يجهل الأفراد الهدف من التغيير وطبيعته وكذلك الخوف من فقدان مراكزهم ووظائفهم الحالية مما يجعلهم يقاومون كل تغيير داخل مؤسساتهم[1].
6. **العائق البشري:** تعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها الى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات إلا أن النقص في عدد الافراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول إلى الآن وبالأخص الدول النامية[2].
7. **العائق المالي:** إن مشـــروع مثل مشـــروع الرقمنة يحتاج إلى أموال ضـــخمة تتلاءم مع هذا الأســـلوب التقني الحديث لتوفير كافة مســـتلزماته، ولكن تعاني معظم الإدارات والقطاعات الحكومية من النقص في الإمكانيات المالية اللازمة لمثل هذه المشـــاريع حيث يشـــير الباحثون إلى أنه من أهم المعيقات التي تواجه تطبيق مشروع الرقمنة هو ضعف الدعم السياسي والمالي لذا لابد من أن يدعم مشروع الرقمنة سياسيا من قبل القيادات العليا ويدعم ماليا ليؤمن له[3].

[1] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 74

[2] فوزي حبيش، المرجع السابق، ص 32.

[3] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 75.

خلاصة

في هذا الفصـــــل تمّ التركيز على الجانب المفاهيمي لرقمنة أنشـــــطة مديرية أملاك الدولة، حيث استعرضنا في المبحث الأول تعريف الرقمنة وخصائصها، بالإضافة إلى أهمية الرقمنة وأهدافها الخاصة بالمديرية، مما يوضح مدى الحاجة الماسة لهذا التحول في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

كما تناول المبحث الثاني انعكاســـات الرقمنة على نشـــاط مديرية أملاك الدولة، من خلال تحديد المقومات الأساسية للتحول الرقمي، فضلا عن الأسباب التي دفعت المديرية إلى اعتماد الرقمنة والتحديات التي تواجهها خلال عملية التطبيق.

ويبرز من هذا الفصل أن الرقمنة ليست مجرد تقنية، بل هي استراتيجية شاملة تهدف إلى تحديث الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة، وأوضحنا فيه المفاهيم الأساسية والخصائص والأهداف والمقومات التي تستند إليها الرقمنة، يأتي هذا الفصل الثاني ليبرز الجانب العملي والتطبيقي لهذا التحول الرقمي.

فالفصل الحالي يركز على الهياكل التنظيمية المستحدثة داخل مديرية أملاك الدولة ومفتشيتها، والتي تم تأسيسها لتدعيم مشروع الرقمنة وضمان سير العمليات الرقمية بكفاءة وفعالية. كما يستعرض التجسيد الميداني للمشروع الرقمي، بدءًا من المراحل التحضيرية وحتى المنصات الرقمية التي تعتمد عليها المديرية في تقديم خدماتها.

من خلال هذا العرض، نسعى إلى فهم كيفية تطبيق الرقمنة على أرض الواقع داخل مديرية أملاك الدولة، ومدى نجاح هذه العمليات في تحقيق الأهداف المرجوة، مع التركيز على الأدوات والتقنيات التي تم اعتمادها في هذا الإطار.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين وهما:

- المبحث الأول: الهياكل المستحدثة لعملية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة
- المبحث الثاني: التجسيد الميداني لمشروع رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

المبحث الأول: الهياكل المستحدثة لعملية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة.

تمثل إدارة أملاك الدولة على المستوى المحلي مديرية أملاك الدولة على مستوى الولاية ومفتشيات أملاك الدولة على مستوى البلديات.

وعلى إثر تكريس الرقمنة على مســـتوى كافة هيئات وجهات مديرية املاك الدولة فإنه كان من الواجب إدراج تعديل في نظامها الهيكلي لتقدم خدماتها للمتعاملين بشكل جديد ومتطور مساير للتكنولوجيا، وتتم على إثر هذا التحديث إدراج مصـــالح رقمنة جديدة على مســتوى مديرية أملاك الدولة وقســم للرقمنة على مستوى مفتشية أملاك الدولة.

ولدراسة هذا المبحث دراسة شاملة ودقيقة لهذه الهيئات المحلية قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

- المطلب الأول: هيكل الرقمنة على مستوى مديرية أملاك الدولة.
- المطلب الثاني: هيكل الرقمنة على مستوى مفتشية أملاك الدولة..

المطلب الأول: هيكل الرقمنة على مستوى مديرية أملاك الدولة

مديرية أملاك الدولة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مكلفة بتسيير ورقابة أملاك الدولة بطريقة مباشرة كالسكنات الوظيفية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المصالح.

توجد على مستوى كل ولاية مديرية لأملاك الدولة ينسق أعمالها مفتش جهوي لأملاك الدولة يرأسها مدير ولائي لأملاك الدولة[1].

تضمن المديرية الولائية لأملاك الدولة ممارسة السلطة السلمية لمفتشيات أملاك الدولة التابعة لاختصاصها الإقليمي وبهذه الصفة تسهر على احترام تنظيم وتشريع أملاك الدولة ومتابعة ومراقبة عمل مصالحها وتحقيق الأهداف المسطرة[2].

تنظم المديرية الولائية لأملاك الدولة في مصالح وتنظم كل مصلحة في مكاتب كما تحدد صلاحيات وتنظيم كل هيكل بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

وفي إطار مشروع الحكومة لتجسيد الرقمنة في قطاع أملاك الدولة على مستوى مديرية أملاك الدولة على مستوى الولاية تم استحدث مصلحة جديدة تتمثل في مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف.

حيث قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف
- الفرع الثاني: مهام مديرية أملاك الدولة

[1] عايلي رضوان، ادارة الاملاك الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 27.

[2] انظر المادة 07 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق 11 يوليو سنة 2022 يحدد صلاحيات وتنظيم هياكل مديرية املاك الدولة ومديرية مسح الاراضي والحفظ العقاري على مستوى الولاية ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق ل 8 سبتمبر سنه 2022.

الفرع الأول: مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف

تعد مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عمليات الرقمنة داخل مديرية أملاك الدولة، حيث تتولى تنسيق وتطوير الأنظمة الرقمية وضمان التواصل الفعّال بين مختلف الأقسام. كما تسهر على حفظ وأرشفة الوثائق إلكترونيا، مما يسهم في تحسين الأداء الإداري وتسهيل الوصول إلى المعلومات بشكل سريع وموثوق.

تقسم بدورها إلى ثلاث مصالح توكل لكل مصلحة مجموعة من المهام وهذا ما سنبينه كالآتي:

- **تكلف مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف**، على الخصوص، بما يأتي:
  - تنفيذ البرامج المتعلقة برقمنة أنشطة أملاك الدولة.
  - تنظيم استقبال الجمهور وإعلامه والعمل على تحسين الخدمة العمومية.
  - تنظيم وتسيير أرشيف ووثائق المديرية الولائية.

وتنظم في ثلاثة (3) مكاتب:

- مكتب رقمنة أنشطة أملاك الدولة.
- مكتب التوجيه والاتصال.
- مكتب الأرشيف.

- **يكلف مكتب رقمنة أنشطة أملاك الدولة**، على الخصوص بما يأتي:

- إعداد البيانات الرقمية المتعلقة بأنشطة المديرية الولائية لأملاك الدولة واستغلالها وتبادلها.
- تنفيذ البرامج التي تسطرها السلطة السلمية في مجال رقمنة أنشطة أملاك الدولة.
- صيانة تجهيزات الإعلام الآلي المخصصة لمختلف هياكل المديرية الولائية والسهر على استغلالها الأمثل[1].

- **يكلف مكتب التوجيه والاتصال**، على الخصوص بما يأتي:

[1] أنظر المادة 6 من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد صلاحيات وتنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي والمسح العقاري، المصدر السابق.

- تنظيم استقبال وتوجيه الجمهور.
- تطوير وسائل الاتصال بين الإدارة والمتعاملين وتحسين العلاقة بينهما.
- السهر على تحسين الخدمة العمومية.

- **يكلّف مكتب الأرشيف**، على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم وتسيير أرشيف ووثائق المديرية الولائية.
- تحضير ومتابعة عمليات ترتيب وتحويل الوثائق الموجهة للأرشيف بالتنسيق مع المصالح المعنية[1].

وقد تم توضيح المصالح المستحدثة في إطار الرقمنة لمديرية أملاك الدولة بالإضافة إلى المصالح القديمة بمخطط (ملحق رقم 01)

[1] أنظر المادة 6 من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد صلاحيات وتنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي والمسح العقاري، المصدر السابق

الفرع الثاني: مهام مديرية أملاك الدولة.

تمثل مهام مديرية أملاك الدولة الإطار العملي الذي يتم من خلاله تنفيذ السياسات المتعلقة بإدارة الأملاك العمومية. وتتنوع هذه المهام بين التنظيم، التسيير، والمراقبة، مما يتطلب تبني آليات حديثة مثل الرقمنة لتعزيز الكفاءة والشفافية في أداء المديرية.

تكلف المديرية الولائية لأملاك الدولة، على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم تنفيذ العمليات المتعلقة بجرد الممتلكات التابعة لأملاك الدولة وحمايتها وتسييرها.
- الشروع في تحرير العقود المتعلقة بالعمليات العقارية التابعة لأملاك الدولة وحفظ النسخ ذات الصلة بها.
- ضمان تسيير الممتلكات والتركات الشاغرة أو عديمة الوارث وعمليات الحجز القضائي.
- تنظيم وتنفيذ عمليه تقييم العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية المتعلقة بأملاك الدولة أو التي تتابع مصالح الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة عمليات اقتنائها أو استئجارها[1].
- الشروع في دراسة عمليات بيع العقارات والمتاجر على المستوى المحلي ومتابعة تطورها وإعداد تقارير وتحاليل تقنية بشأنها.
- متابعة قضايا المنازعات المتعلقة بأملاك الدولة أمام الهيئة القضائية المختصة.
- إعداد البيانات الرقمية المتعلقة بأنشطة الأملاك الوطنية واستغلالها وتبادلها.
- التحليل الدوري لنشاطات مفتشيات أملاك الدولة وإعداد تلاخيص عنها وتبليغها للسلطات السلمية.
- ممارسة السلطات السلمية على مجموع مستخدمي مصالح المديرية الولائية لأملاك الدولة.

ضمان تزويد مصالحها بوسائل وتجهيزات العمل والسهر على صيانتها واستعمالها في أحسن الظروف[2].

---

[1] أنظر المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 21-393 مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق لـ 18 اكتوبر سنة 2021 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأملاك الوطنية وصلاحياتها ج. ر. ج. ج ع 80 الصادرة في 13 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق لـ 20 اكتوبر سنه 2021

[2] أنظر المادة 07 من المرسوم 21-393، المصر السابق.

المطلب الثاني: هيكل الرقمنة على مستوى مفتشية أملاك الدولة

مفتشية أملاك الدولة هي مصلحة غير ممركزة على مستوى البلديات المشتركة الهدف منها الوقاية من أنواع التقصير في تسيير المصالح العمومية الأخرى لأملاك الدولة وتوجيه المسيرين وإرشادهم والسهر على الاستعمال الأمثل للوسائل والموارد[1].

تنظم مفتشية إملاك الدولة في أقسام ويسير المفتشية رئيس مفتشية يعد محاسبا ثانويا يساعد الرئيس تحت مسؤوليته وتحت سلطته السلمية المباشرة ويكلف بالمهام الأتية:

- مكلف بالتحصيل لمتابعة عمليات تحصيل المنتوجات وعائدات أملاك الدولة ومسك الكتابات المحاسبية المتعلقة بها.
- مكلف بالمواد المحجوزة والبيوع لمتابعة وتأطير العمليات الخاصة بالمواد المحجوزة وتنظيم مختلف البيوع بالمزادات العلنية[2].

يحدد التنظيم الداخلي لمفتشية أملاك الدولة في أقسام وصلاحيات كل قسم بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحدد قائمة مفتشيات أملاك الدولة أيضا بنفس الطريقة.

تعد كل من وظيفة رئيس مفتشية أملاك الدولة ووظيفة مكلف بالتحصيل ووظيفة مكلف بالمواد المحجوزة والبيوع مناصب عليا وتحدد شروط التعيين وتصنيفها والزيادة الاستدلالية المرتبطة بها طبقا للتنظيم المعمول به[3].

---

[1] عايلي رضوان، المرجع السابق، ص 35.

[2] انظر المادة 14 من مرسوم تنفيذي رقم 21-394 مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق ل 18 اكتوبر سنه 2021 يحدد مهام مفتشيه مصالح املاك الدولة ومسح الاراضي والحفظ العقاري وتنظيمها وسيرها، ج. ر. ج. ج، ع 80 الصادرة في 13 ربيع الاول عام 1443 الموافق ل 20 اكتوبر سنه 2021

[3] انظر المادة 15 من نفس المرسوم.

الفرع الأول: قسم رقمنة أنشطة مفتشية أملاك الدولة

يعتبر قسم رقمنة أنشطة مفتشية أملاك الدولة من الركائز الأساسية في تعزيز وتطوير العمليات الرقمية داخل المفتشية، حيث يركز على تبني التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الخدمات وضمان دقة البيانات وسرعة معالجتها. ويسهم هذا القسم بشكل مباشر في تسهيل متابعة ومراقبة نشاطات المديرية من خلال الأدوات الرقمية المتطورة.

- **يكلّف قسم رقمنة أنشطة مفتشية أملاك الدولة**، على الخصوص بما يأتي:
  - إعداد البيانات الرقمية الخاصة بأنشطة مفتشية أملاك الدولة واستغلالها وتبادلها.
  - تنفيذ البرامج التي تسطرها السلطة السلمية في مجال رقمنة أنشطة أملاك الدولة[1].

وقد تم توضيح الأقسام المستحدثة في إطار الرقمنة لمفتشية أملاك الدولة بالإضافة إلى الأقسام القديمة بمخطط

[1] أنظر المادة 7 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 11 يوليو سنه 2022 يحدد التنظيم الداخلي لمفتشيه املاك الدولة وللمحافظة العقارية في اقسام وصلاحيات كل قسم ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق ل 8 سبتمبر 2022

الفرع الثاني: مهام مفتشية أملاك الدولة

تتمثل مهام مفتشية أملاك الدولة في الرقابة والتفتيش على تطبيق السياسات المتعلقة بإدارة أملاك الدولة، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لذلك. وتسعى المفتشية من خلال مهامها إلى تعزيز الشفافية والكفاءة، كما تعتمد على الرقمنة لتسهيل عمليات الرقابة وتحسين الأداء الميداني.

- **تكلف مفتشية أملاك الدولة، بصفتها إدارة أملاك الدولة على المستوى البلدي و/أو البلدي المشترك**، على الخصوص بما يأتي:
  - تحديد وعاء كل ناتج أو عائد لأملاك الدولة وتحصيله.
  - تحضير عمليات بيع المنقولات وإنجازها.
  - تحضير العقود المتضمنة تسيير العقارات التابعة لأملاك الدولة وتثميرها[1].
  - أشغال تقييم العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية المتعلقة بأملاك الدولة أو التي تتابع مصالح الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة عمليات اقتنائها أو استئجارها.
  - الاعتراف بالعقارات التابعة لأملاك الدولة في إطار تأسيس الجرد العام ومسكه.
  - مسك سجلات مشتملات أملاك الدولة وتحيينها.
  - إعداد البيانات الرقمية الخاصة بأنشطة الأملاك الوطنية واستغلالها وتبادلها.

السهر على مسك محاسبة الإيرادات طبقا لقواعد المحاسبة العمومية المحددة بالتشريع والتنظيم المعمول بهما[2].

[1] أنظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي 21-393، المصدر السابق.

[2] أنظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي 21-393، المصدر السابق.

المبحث الثاني: التجسيد الميداني لمشروع رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

بعد أن تعرفنا على الهياكل التنظيمية المستحدثة لدعم رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة ومفتشيتها، ننتقل في هذا المبحث إلى استعراض التجسيد الميداني لمشروع الرقمنة داخل المديرية. ويشمل هذا الجانب العمليات العملية والتقنية التي تم اعتمادها لتفعيل الرقمنة، بدءًا من المراحل التحضـــيرية لتجهيز البنية التحتية الرقمية، مرورا بأنظمة الدفع الإلكتروني، وانتهاءً بالمنصـــات الرقمية المتاحة التي تســـهل تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين.

يهدف هذا المبحث إلى الكشـف عن كيفية تطبيق الرقمنة على أرض الواقع، والتعرف على الأدوات والتقنيات التي تعزز من أداء مديرية أملاك الدولة في إطار التحول الرقمي، مع التركيز على مدى فعالية هذه التطبيقات في تحقيق الأهداف المرسومة.

حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

- المطلب الأول: المراحل التحضيرية لبداية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة
- المطلب الثاني: المنصات المتاحة للخدمة الرقمية لمديرية أملاك الدولة

المطلب الأول: المراحل التحضيرية لبداية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة

تشكل المراحل التحضيرية لبداية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة الخطوة الأولى والأساسية نحو تحقيق التحول الرقمي الفعلي داخل المديرية. إذ تتطلب عملية الرقمنة تجهيزات تقنية متطورة وبنية تحتية مناسبة تضمن سير العمل الرقمي بسلاسة وأمان.

في هذا المطلب، سنستعرض أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لإرساء هذه الأسس، بدءًا من إعداد شبكة الأنترانت WAN التي تعد العمود الفقري للاتصال الداخلي، مرورًا بتفعيل نظام الدفع الإلكتروني TPE الذي يسهم في تسهيل العمليات المالية بشكل آمن وفعال.

حيث قسمنا هذا المطلب إلى فرعين هما:

- مراحل وضع شبكة الأنترانت WAN حيز الخدمة
- نظام الدفع الإلكتروني TPE

الفرع الأول: مراحل وضع شبكة الأنترانات WAN حيز الخدمة

تعد شبكة الأنترانت WAN من البنى التحتية الرقمية الأساسية التي تعتمد عليها مديرية أملاك الدولة في تسهيل الاتصال الداخلي بين مختلف الأقسام والوحدات. وقد مرت عملية وضع هذه الشبكة حيز الخدمة بعدة مراحل تقنية وتنظيمية لضمان تغطية شاملة وأداء عال، مما ساهم في تسريع وتيرة العمل وتعزيز كفاءة تبادل المعلومات داخل المديرية.

أولا: صفقة شبكة الأنترانات WAN (2024/05/15)

تم إصدار تعليمة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية لكل **من المديرين** الجهويين ل**ل**أملاك الوطنية لكل النواحي ومديري أملاك الدولة لكل الولايات ومديري م**س**ح الأراضي والحفظ **ال**عقاري لكل الولايات تتضمن إعلامهم بالصفقة التي تم إبرامها من طرف وزارة المالية مع شركة اتصالات الجزائر قصد وضع شبكة أنترانات خارجية **WAN** تسمح بربط جميع مصالح أملاك الدولة **ومسح** الأراضي والحفظ العقاري ببعضها البعض **و**بالمقر المركزي الذي ي**حتضن** مركز البيانات الوطني عبر شبكة الأ**لياف** البصرية لشركة اتصالات الجزائر، بحيث تطلب من جميع الهيئات السابقة اتخاذ التدابير اللازمة

لتخصيص محل تقني واقتناء وتركيب الخزانات **Armoire de brassage** لاحتضان تجهيزات تشغيل هذه الشبكات بالمقرات المعنية كما وضحت أيضا طريقة إمضاء محاضر تنفيذ الاشغال واستلام التجهيزات.

كما أنه من خلال هذه التعليمة الصـــادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية وجهت تعليمات للمديرين الولائيين لأملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري والتي لا تزال بعض المصالح التابعة لها لا تتوفر على هذه الخزانات إلى الإســراع في اقتنائها وتركيبها في أقرب الأجال وفق المواصــفات التقنية المحددة بالنظر إلى أهميتها في احتضــان وتشــغيل التجهيزات التي ســيتم اســتلامها بغرض رقمنة مديرية أملاك الدولة بمختلف هيئاتها.

فضـلا على أن المديرية العامة للأملاك الوطنية وجهت تعليمات صـارمة للهيئات اللامركزية التابعة لها بضـرورة إمضـاء محاضـر إنجاز توصـيل الألياف البصـرية بالنسـبة لمصـالح أملاك الدولة ومسـح الأراضـي والحفظ العقاري المتواجدة بنفس المقر من قبل المسؤولين المعنيين معا مع تسليم نسخة لممثل شركة اتصالات الجزائر ونسخة يحتفظ بها على مستوى المصلحة المعنية في حالة المفتشيات والمحافظات ونسخة يحتفظ بها على مستوى المديرية الولائية المختصة والنسخة الأصلية ترسل إلى المديرية الجهوية التي تتولى تجميع هذه المحاضر وإرسالها إلى الإدارة المركزية للتكفل المالي بها في إطار هذه الصفقة[1].

ثانيا: تسليم تجهيزات تشغيل شبكة الأنترانات WAN: (2024/07/28)

أصـــدرت المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بعنابة تعليمة تحت رقم 6239 بتاريخ 28 جويلية 2024 تبعا لما جاء في تعليمة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 10673 الصــادرة بتاريخ 15 جويلية 2024 مراســلة إلى مديري أملاك الدولة ومديري مســح الأراضـــي والحفظ العقاري لإتمام عملية تســليم التجهيزات الخاصة بتشغيل شبكة **الأنترانات WAN** تطلب منهم تكليف إطار مؤهل للإشراف على استلام التجهيزات الخاصــة بالمديريات الســابقة الذكر وكذلك المفتشـيات التابعة لها كل فيما يخصــه من إطارات

[1] تعليمة رقم 7324 صادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية بتاريخ 15 ماي 2024 الموضوع صفقة شبكه الانترانات WAN بمصــالح املاك الدولة ومســح الاراضــي والحفظ العقاري المرجع: مذكرتي رقم 8293 المؤرخ في 28 ماي 2024 مذكرتي رقم 9849 المؤرخة في 22 جوان 2024

المديرية الجهوية للأملاك الوطنية لناحية عنابة يوم الثلاثاء 30 جويلية 2024 على مستوى مقر المديرية الجهوية[1].

حيث تسلم هذه التجهيزات للإطار المؤهل للإشراف على عملية الاستلام بناء على تكليف رسمي وأمر بمهمة وبعد عملية الاستلام يتم موافاة المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بتقارير مفصلة عن العملية وإرفاقها بوصولات التسليم الأصلية بين المستلم والمسؤول عن المصلحة المستلمة[2].

ثالثا: تنصيب تجهيزات تشغيل شبكه الأنترانات WAN: (2024/10/13)

بخصوص تنصيب تجهيزات شبكة الأنترانات فقد صدرت تعليمة بتاريخ 13 أكتوبر 2024 عن المدير الجهوي للأملاك الوطنية بعنابة تحت رقم 8889 عن تعليمة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 15044 بتاريخ 2024/10/10 موجهة إلى كل من السادة مديري أملاك الدولة ومديري مسح الأراضي والحفظ العقاري في إطار تنفيذ برنامج رقمنة المصالح التابعة للمديرية العامة للأملاك الوطنية بخصوص الشروع في تركيب تجهيزات شبكة **الأنترانات WAN** من طرف شركة اتصالات الجزائر بحيث توجب عليهم الالتزام بما جاء فيه التعليمة وبالأخص ما يلي:

1. اتخاذ التدابير اللازمة للتنسيق مع ممثلي شركة اتصالات الجزائر للقيام بهذه المهمة في أحسن الظروف والعمل على إتمامها في أقرب الآجال
2. إمضاء محاضر الإنجاز وإرسال نسخة أصلية إلى المدير الجهوي للأملاك الوطنية لناحية عنابة في أقرب الآجال وذلك لتحويلها إلى الإدارة المركزية للقيام بما يلزم[3].

---

[1] تعليمة رقم 6239 صادرة عن المديرية الجهوية للأملاك الوطنية عنابة المديرية الفرعية للرقمنة والمعلوماتية بتاريخ 28 جويلية 2024 الموضوع تسليم تجهيزات تشغيل شبكة الانترانات WAN المرجع: مراسلة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 10673 بتاريخ 15 جويلية 2024

[2] تعليمة رقم 6239، المصدر السابق.

[3] تعليمة رقم 8889 الصادرة عن المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بعنابة المديرية الفرعية للرقمنة والمعلوماتية بتاريخ 13 اكتوبر 2024 الموضوع بخصوص تنصيب تجهيزات تشغيل شبكة الانترانات WAN المرجع مراسلة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 15044 بتاريخ 10 اكتوبر 2024.

رابعا: تشغيل شبكة الأنترانات WAN وتسريع وتيرة الإنجاز: (2024/11/27)

في إطار تشـغيل شـبكة **الأنترانات WAN** على مسـتوى الإدارات اللامركزية للأملاك الوطنية تم إصـــدار تعليمة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية بتاريخ 27 نوفمبر 2024 موجهة إلى المديرين الجهويين للأملاك الوطنية لكل النواحي فيما يخص تنفيذ الصـفقة المبرمة لوضـع شـبكة أنترانات WAN مؤمنة لمصـالح أملاك الدولة ومسـح الأراضـي والحفظ العقاري عبر الوطن والتدابير والإجراءات الواجب القيام بها لإكمال هذا المشروع بحيث تقرر ضرورة تسخير كل الإمكانيات والوسائل لإتمام إنجاز المشروع في الآجال المحددة من طرف المديرية العامة للأملاك الوطنية وشركة اتصالات الجزائر وهو 13 ديسمبر 2024 بعد أن بلغ الربط بشـبكة الألياف البصـرية مسـتوى 393 مقر من أصـل 405 مع تذليل جميع العقبات المحتملة الأمر الذي يسمح ببلوغ الهدف المنشود بدخول هذه الشبكة حيز الخدمة إعتبارا من هذا التاريخ.

بحيث حثت المديرية العامة كل المديرين الولائيين على ضرورة الانخراط في هذا المسعى من خلال التواصـل والتنسـيق مع ممثلي شـركة اتصـالات الجزائر على المسـتوى المحلي لإتمام الاشـغال بجميع المصـالح وتقديم التسـهيلات اللازمة والضـرورية لتقنين هذه الشـركة للقيام بعملهم في أحسن الظروف من دون أي عراقيل.

فضـــلا على أنه تم تزويد المقرات التي لا تتوفر على خزانة **Armoire de brassage** أو جهاز ضـبط التيار الكهربائي Onduleur بهذه التجهيزات لضـمان ربط جميع المصـالح بالشـبكة مع ديمومة استخدامها.

وبالنظر لأهمية الكبيرة لمشـروع رقمنة قطاع الأملاك الوطنية فقد حرصـت السـلطة العليا على متابعته عن قرب بحيث سـمحت بتكريس النظام المعلوماتي للمديرية العامة للأملاك الوطنية وجميع الهيئات اللامركزية التابعة لها من خلال ضـمان واسـتغلال ونقل وتبادل البيانات والمعلومات بين جميع المصالح بطريقة آنية ومؤمنة بالسهر كل فيما يخصه لضمان إتمام أشغال انجاز هذا المشروع في الأجل المحدد[1].

[1] تعليمة رقم 18174 الصـادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية بتاريخ 27 نوفمبر 2024 الموضـوع تشـغيل شـبكة الأنترانات WAN تسريع وتيرة الانجاز المرجع مذكرتي 17963 المؤرخة في 26 نوفمبر 2024

خامسا: متابعة مشروع وضع شبكة الأنترانات WAN (منصبة):

بخصوص تزويد مفتشيات أملاك الدولة بتبسة بخدمة **الأنترانات WAN** ثم تزويد جميع المفتشيات التابعة لمديرية أملاك الدولة بتبسة بخدمة **الأنترانات WAN.**

تم تنفيذ تعليمات الإدارة المركزية بخصـــوص توفير مقرات لائقة وملائمة لجميع مفتشـــيات أملاك الدولة بتبسة[1]

تعيين المصالح	وضعية تنصيب شبكة الألياف البصرية	ملاحظات
مديرية أملاك الدولة لولاية تبسة	منصبة	- تمت عملية لحم الكابل مع الخزانة الخاصة بالشبكة - تمت عمليه تركيب تجهيزات تشغيل شبكه الأنترانات WAN من طرف شركة اتصالات الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 2024
مفتشية أملاك الدولة تبسة	منصبة	- تقع في نفس المبنى مع مديرية أملاك الدولة بتبسة - عملية إيصال كابل الشبكة الداخلية إلى خزانة الشبكة WAN ستتم في أقرب الآجال
مفتشات أملاك الدولة الشريعة	منصبة	- تمت عمليه لحم الكامل مع الخزانة الخاصة بالشبكة - تمت عملية تركيب تجهيزات تشغيل شبكة الأنترانات WAN من طرف شركة اتصالات الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 2024
مفتشية أملاك الدولة بئر العاتر	منصبة	- تقع في نفس المبنى مع المحافظة العقارية بئر العاتر
مفتشية أملاك الدولة العوينات	منصبة	- تمت عملية لحم الكابل مع الخزانة الخاصة بالشبكة - تمت عملية تركيب تجهيزات تشغيل شبكة الأنترانات WAN من طرف شركة اتصالات الجزائر بتاريخ 23 أكتوبر 2024
مفتشات أملاك الدولة الونزة	غير منصبة	- تغيير مقر مفتشات أملاك الدولة الونزة الى مقر جديد (تم استلام التجهيزات من طرف المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بعنابة)
مفتشات أملاك الدولة العقلة	منصبة	- تمت عمليه لحم الكابل مع الخزانة الخاصة بالشبكة - تمت عملية تركيب تجهيزات تشغيل شبكة الأنترانات WAN من طرف شركة اتصالات الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 2024

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025 على الساعة 12:10.

الفرع الثاني: نظام الدفع الالكتروني TPE

يشكل نظام الدفع الإلكتروني TPE أحد الأدوات الرقمية الحيوية التي اعتمدتها مديرية أملاك الدولة لتسهيل عمليات الدفع والتحصيل بشكل سريع وآمن. يساهم هذا النظام في تقليل الإجراءات الورقية وتوفير الوقت للمواطنين، كما يعزز من شـفافية العمليات المالية داخل المديرية، مما يعد خطوة مهمة نحو رقمنة الخدمات المالية والادارية

أولا: التعريف بجهاز الدفع الإلكتروني TPE:

الجهاز الخاص بعملية الدفع الإلكتروني TPE متوفر على مستوى صناديق مفتشيات أملاك الدولة لولاية تبسة بحيث تعتبر خدمة الدفع الإلكتروني بواسطة هذا الجهاز أحد أهم المجالات الرقمية التي تسعى إدارة الأملاك الوطنية لتطبيقها في عملية التحصيل والتي هي في مرحلتها التجريبية بالتعاون مع مصالح المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسباتي للعمليات المالية للدولة حيث يساعد الدفع والسداد الإلكتروني المتعاملين سواء المواطنين منهم أو المستثمرين على كسب الوقت والحد من التنقل بين المصالح المالية[1].

ثانيا: وضعية تقدم استغلال عمليات الدفع الإلكتروني TPE

مفتشية أملاك الدولة	عدد العمليات عن طريق TPE	الملاحظات
مفتشية أملاك الدولة تبسة	00	إلى غاية يومنا هذا لم يتقدم أي زبون لدفع رسوم واتاوى أملاك الدولة إلكترونيا
مفتشية أملاك الدولة بالشريعة	02	تم تسجيل معاملتين بمبلغ قدره نقطتان 15,200.00 دج في انتظار إتمام بقية الإجراءات المحاسبية على مستوى خزينة الولاية
مفتشية أملاك الدولة ببئر العاتر	01	تم تسجيل معاملة واحدة بمبلغ قدره 9120.00 دج
مفتشية أملاك الدولة بالعوينات	01	تم تسجيل معاملة واحدة بمبلغ قدره 200.00 دج
مفتشية أملاك الدولة بالونزة	00	إلى غاية يومنا هذا لم يتقدم أي زبون لدفع رسوم واتاوى أملاك الدولة إلكترونيا
مفتشية أملاك الدولة بالعقلة	00	إلى غاية يومنا هذا لم يتقدم أي زبون لدفع رسوم وأتاوى أملاك الدولة الإلكترونية

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025 على الساعة 15:40.

المطلب الثاني: المنصات المتاحة للخدمة الرقمية لمديرية أملاك الدولة

تشـهد الجزائر تحولا رقميا شـاملا يهدف إلى تحسـين الخدمات الحكومية وتسـهيل الوصـول إليها للمواطنين، وتعد رقمنة مصـالح أملاك الدولة جزءا هاما من هذه الجهود، حيث تسـعى وزارة المالية إلى إدارة أصولها بكفاءة وشفافية أكبر.

أطلقت المديرية العامة للأملاك الوطنية برنامجا هاما للعصـرنة والرقمنة يقوم على تطوير مسـار التغيير بالاعتماد على مجموعة من الأنشطة التي تهدف بشكل أساسي إلى استرجاع إدارة أملاك الدولة لدورها الاقتصـادي والمالي، وهذا من خلال تفعيل نشـاطها وفق تفعيل لمنصـات وتطبيقات تسـهل عملية العمل بطريقة رقمية.

وقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR
- الفرع الثاني: تطبيق المصادرة CADFISC
- الفرع الثالث: تطبيق محجوزات MAHDJOUZET MAHDJOUZET

الفرع الأول: البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR

تعتبر البوابة الجغرافية فضـاء الجزائر FADAELDJAZAIR منصـة رقمية متقدمة تُسـتخدم في مديرية أملاك الدولة لتوفير معلومات جغرافية دقيقة ومتاحة بسـهولة. تسـاهم هذه البوابة في تحسـين إدارة الأملاك من خلال دمج البيانات المكانية والخرائط الرقمية، مما يسـهّل عمليات التخطيط، التتبع، واتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية ودقة.

أولا: تعريف البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR:

هي بوابة إلكترونية أطلقتها وزارة المالية ممثلة في المدير العام للأملاك الوطنية تهدف إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية المتعلقة بمصـالح أملاك الدولة والحفظ العقاري وبهدف تسـهيل

الوصـول إلى المعلومات المتعلقة بالعقارات المملوكة للدولة وإجراء معاملاتهم عبر الأنترنت وتتبع طلباتهم وغيرها من الخدمات والميزات التي تساعد في فهم واستكشاف البيانات الجغرافية[1].

تعتبر البوابة الجغرافية فضـــاء الجزائر FADAELDJAZAIR آداه هامة لإدارة وتطوير قطاع العقارات في الجزائر حيث تساعد في تحسين الشفافية وتسير الإجراءات وتقليل الفساد كما أنها تساعد في دعم التخطيط العمراني واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التنمية الحضارية.

ثانيا: أهداف البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR:

1. **تســـهيل الإجراءات:** تبســيط الإجراءات المتعلقة بالعقارات والأراضـــي وأملاك الدولة والحفظ العقاري وتقليل الحاجة إلى التنقل إلى المكاتب ما يســـهل على المواطنين والمهنيين إنجاز معاملاتهم بسرعة وفعالية.
2. **تحسين الكفاءة:** تحسين كفاءة إدارة الأملاك الوطنية وتقليل التكاليف.
3. **تسهيل الوصول إلى المعلومات الجغرافية:** توفير معلومات جغرافية دقيقة وحديثة للجمهور مما يساعد في فهم أفضل للتوزيع الجغرافي للموارد والمرافق في الجزائر.
4. **دعم تخطيط العمراني:** توفير بيانات جغرافية ومعلومات دقيقة وموثوقة للمهندســين المعماريين والمخططين العمرانيين مما يساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التنمية الحضارية.
5. **تعزيز الشـفافية:** توفير معلومات جغرافية متاحة للجميع مما يعزز الشـفافية ويقلل من احتمالية الفساد[2].

ثالثا: الخدمات التي تقدمها البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR:

1. **عرض الخرائط الجغرافية:** توفير خرائط تفاعلية للجزائر مما يسـاعد المسـتخدمين في اسـتكشـاف المناطق المختلفة وتحديد المواقع بسهولة
2. **الحصـــول على معلومات حول الأراضـــي:** توفير معلومات حول الأراضـــي المتاحة للتطوير مما يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية.

---

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025 على الساعة 18:23.

[2] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025 على الساعة 18:23.

3. **الاستعلام عن العقارات:** البحث عن العقارات المملوكة للدولة والحصول على معلومات عنها.
4. **تقديم الطلبات:** تقديم طلبات الحصـــول على تراخيص البناء والتســـجيل العقاري وغيرها من الخدمات.
5. **تتبع الطلبات:** تتمثل في تتبع حالة الطلبات المقدمة ومعرفة مراحل معالجتها.
6. **دفع الرسوم:** تتمثل في دفع الرسوم المتعلقة بالخدمات المقدمة عبر الأنترنت.
7. **اســتخراج الوثائق:** كما يمكن من خلال البوابة الجغرافية فضــاء الجزائر FADAELDJAZAIR للمواطنين والمهنيين طلب خدمات عبر البوابة، منها على سبيل المثال: استخراج الوثائق المسحية ومستخرج مخطط مسح الأراضي وتوفر البوابة خدمات أخرى تتعلق بالمستخرجات الناقلة للملكية كما توفر نســخ العقود والرهون والتشــطيبات والعرائض والتي يمكن اســتصــدارها كمرحلة أولى تجريبية على مســـتوى المحافظات العقارية لولاية الجزائر على أن تعمم على كل المحافظات العقارية للبلاد باستكمال ربط هذه المصالح بشبكة الألياف البصرية التي تشهد حاليا نسبة تقدم تقدر ب 75% كما تتيح البوابة خدمة طلب الدفتر العقاري[1].

الفرع الثاني: تطبيق المصادرة CADFISC

يعد تطبيق المصــادرة CADFISC من الأدوات الرقمية الحديثة التي تعتمد عليها مديرية أملاك الدولة لتسهيل عمليات تتبع وإدارة ملفات المصادرات. يوفر التطبيق واجهة إلكترونية منظمة تساهم في تحسين دقة المعالجة وتقليل الأخطاء الإدارية، مما يعزز من كفاءة العمل ويســـرع في إنجاز المهام المتعلقة بالمصادرات.

أولا: تعريف تطبيق المصادرة CADFISC: يعد هذا التطبيق تطبيقا إلكترونيا للبيانات المساحية والجغرافية تم تطويره من قبل المديرية العامة للأملاك الوطنية بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب، يستخدم تطبيق البيانات المساحية لتسهيل حساب الضرائب العقارية المختلفة مثل الرسم العقاري والضريبة على الثروة.

ويعتبر هذا التطبيق جزء من جهود وزارة المالية لرقمنة القطاع المالي وتحسين كفاءة إدارة الضرائب والأملاك الوطنية على حد ســـواء، وفي الوقت الحالي ولاية تبســـة غير معينة بتطبيق المصـــادرة CADFISC.

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025 على الساعة 19:22.

ثانيا: المميزات الرئيسية لتطبيق المصادرة CADFISC:

1. **الوصـول الى البيانات المسـاحية:** يتيح التطبيق للمسـتخدمين الوصـول إلى البيانات المسـاحية للأملاك العقارية مما يساعد في تحديد قيمة العقار بدقة.
2. **حسـاب الضـرائب:** يقوم التطبيق بحسـاب الضـرائب العقارية المختلفة تلقائيا بناء على البيانات المساحية والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
3. **تسـهيل الإجراءات:** يسـهل التطبيق على المواطنين عملية دفع الضـرائب وتجنب التعقيدات الإدارية.
4. **توفير الوقت والجهد:** يغني التطبيق المسـتخدمين عن الحاجة إلى زيارة الإدارات الضـريبية مما يوفر عليهم الوقت والجهد

ثالثا: فوائد تطبيق المصادرة CADFISC:

1. **زيادة الشـفافية:** يسـاهم التطبيق في زيادة الشـفافية في إدارة الضـرائب وتقليل احتمالية التهرب الضريبي.
2. **تحسـين الكفاءة:** يسـاعد التطبيق في تحسـين كفاءة إدارة الضـرائب وتقليل الأخطاء المرتبطة بالتصاريح الضريبية في مجال العقارات[1].

الفرع الثالث: تطبيق محجوزات MAHDJOUZET MAHDJOUZET

يشكل تطبيق محجوزات MAHDJOUZET أداة رقمية مهمة تستخدمها مديرية أملاك الدولة لإدارة وتتبع عمليات الحجز على الأملاك. يهدف التطبيق إلى توفير نظام موثوق وشـفاف يسـهل تسـجيل وتحديث بيانات الحجز، مما يعزز من دقة العمليات الإدارية ويساعد في اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية.

أولا: تعريف تطبيق محجوزات MAHDJOUZET MAHDJOUZET:

هو تطبيق أطلقته المديرية العامة للأملاك الوطنية بهدف تسهيل عملية متابعة الممتلكات المحجوزة من قبل الدولة

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2025 على الساعة 12:00.

- تم وضـــع التطبيق حيز الخدمة على مســتوى مديرية أملاك الدولة بتبســة منذ 03 أكتوبر 2023.
- تم تسجيل بعض الصعوبات أحيانا عند محاولة الدخول إلى منصة تطبيق المحجوزات وكذا عند ملء المعلومات الخاصة بالمحجوزات.
- تحيين معلومات ملفات المحجوزات المرسـلة من طرف المفتشـيات حسـب الإحصـائيات المرفقة.

ثانيا: وظائف تطبيق محجوزات MAHDJOUZET:

1. **عرض تفاصـــيل الممتلكات المحجوزة:** يتيح التطبيق إمكانية الاطلاع على معلومات مفصـــلة حول الممتلكات المحجوزة على المستوى الوطني مثل: نوع العقار، الموقع والمساحة وغيرها من التفاصيل الهامة.
2. **تتبع حالة الممتلكات:** يمكن للمســـتخدمين من خلال التطبيق تتبع حالة الممتلكات المحجوزة ومعرفة ما إذا كانت متاحة للبيع أو التأجير أو إذا كانت هناك إجراءات قانونية جارية بشأنها.
3. **البحث عن ممتلكات:** يتوفر التطبيق على خاصية البحث عن السلع المحجوزة باستخدام معايير مختلفة مثل نوع السلع، الموقع وغيرها.

ثالثا: أهمية تطبيق محجوزات MAHDJOUZET:

1. **تسهيل الوصول إلى المعلومات:** يوفر التطبيق معلومات مفصلة حول الممتلكات المحجوزة.
2. **زيادة الشـفافية:** يسـاهم التطبيق في زيادة الشـفافية حول عملية تسـيير الممتلكات المحجوزة مما يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

تحســـين إدارة الممتلكات: يســـاعد التطبيق المديرية العامة للأملاك الوطنية على تحســـين إدارة الممتلكات المحجوزة وتســـريع عملية التصـــرف فيها ناهيك عن تجنب تلف بعض الســـلع الاســـتهلاكية المحدودة مدة الصلاحية[1].

[1] وزارة المالية، رقمنة مصـــالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على: https://www.mf.gov.dz/.../2175-01-41-14-06-02-2025، تاريخ الاطلاع: 19 ماي 2025 على الساعة 12:02.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصـــل الجانب التطبيقي لمشـــروع رقمنة أنشـــطة مديرية أملاك الدولة، حيث استعرضنا الهياكل المستحدثة التي تم إنشاؤها لدعم عملية الرقمنة، من خلال مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف على مستوى المديرية، وقسم رقمنة أنشطة مفتشية أملاك الدولة. كما تم التطرق إلى المهام المحددة لكل من هذه الهياكل، والتي تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة.

وتناولنا كذلك التجسـيد الميداني لمشـروع الرقمنة، عبر المراحل التحضـيرية المهمة التي شـملت تجهيز شـبكة الأنترانت WAN ونظام الدفع الإلكتروني TPE، اللذين شـكلا الركيزة الأسـاسـية لتفعيل الخدمات الرقمية. إضافة إلى ذلك، عرضنا المنصات الرقمية المتاحة مثل البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR، وتطبيق المصـادرة CADFISC، وتطبيق محجوزات MAHDJOUZET، والتي تسـهم جميعها في تسهيل العمليات الإدارية وتحسين جودة الأداء داخل مديرية أملاك الدولة.

بهذا يكون الفصل قد قدم رؤية واضحة وشاملة حول كيفية تطبيق الرقمنة في مديرية أملاك الدولة، مع إبراز الأدوات والتقنيات التي ساعدت في تحقيق هذا التحول الرقمي، مما يعكس التزام المديرية بمواكبة التطور التكنولوجي وتحسين خدماتها الإدارية.

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراســـة إعطاء صـــورة عامة على التحولات الرقمية التي عرفتها مديرية املاك الدولة في ممارســـة نشـــاطاتها من خلال الاصـــلاحات العميقة التي مســـت المرافق التابعة لها والمنصات الرقمية التي تمارس مهامها الميدانية من خلالها، فضلا على دور تكنولوجيا المعلومات الرقمية في تحســـين وترقية الخدمة العمومية المقدمة من خلال الأنظمة المعلوماتية المســـتحدثة والخدمات التي تقدمها المنصـــات الرقمية من أجل تبســـيط الاجراءات المعمول بها وكذا الاســـتجابة لطلبات المتعاملين والجمهور.

كما يجدر القول أن الرقمنة وما يتصـل بها من تكنولوجيا المعلومات ما زالت مجالا بكرا وهو مجال في غاية التشابك والتعقيد وفهمها يتطلب دراسة والقاء نظرة على الموضوع لجدته وتطور الاشكاليات التي تصاحبه.

كما يمكن القول أيضا بأن الرقمنة سلاح ذو حدين يمكن استخدامها ايجابيا أو سلبيا والأمر في ذلك مرهون باختيار الفرد وقناعاته ومعتقداته التي ينبغي تنميتها والاشـــتغال عليها وتعزيز الاشـــتغال الجيد للأدوات الرقمية واستغلال أحسن ما فيها من أجل بناء مجتمعات المعرفة المستنيرة لبناء مجتمعات أفضل والعمل على تقليل المخاطر التي ارتبطت بالتقنيات الرقمية لكن لا ينبغي فقط التعويل على ضـــمير الفرد بل لابد من ربط الرقمنة بقوانين صارمة.

وفي الاخير يمكن استخلاص مجموعة نتائج وتوصيات ومقترحات

النتائج:

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج هي:

- تســـعى مصـــالح املاك الدولة جاهدة نحو دعم وترقية البنية التحتية والتكنولوجية بهدف رقمنة نشاطات جميع مصالحها
- تسعى مصالح املاك الدولة إلى تبني نظام رقمي تساهم من خلاله إلى تحقيق السرعة والحقيقة والمصداقية وتقليص الاعباء والنفقات

- تطورت البنية التحتية الرقمية في مديرية أملاك الدولة بشـكل تدريجي، وهو ما سـهل انطلاق عدة مشاريع رقمية هامة.
- تم إطلاق عدد من المنصـات الرقمية، مثل البوابة الجغرافية (فضـاء الجزائر)، وتطبيق المصادرة، ومنظومة الدفع الإلكتروني (TPE).
- لا تزال بعض المصالح التابعة للمديرية تعاني من ضعف التغطية الشبكية أو نقص التجهيزات الرقمية الأساسية.
- تعاني الرقمنة من ضـعف التكوين التقني المتخصـص، ما ينعكس على طريقة التعامل مع البرمجيات والمنصات المستحدثة.

التوصيات والاقتراحات:

بعد هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات هي:

- توسيع نشر الوعي بأهمية الرقمنة للمتعاملين مع مديرية أملاك الدولة.
- تأمين النظام المعلوماتي من كل الأخطار المتعلقة بالفيروسـات والقرصـنة واختراق النظام الخاص بمديرية أملاك الدولة.
- وضـع برنامج تكويني لفائدة جميع موظفي مديرية أملاك الدولة من أجل متابعة تكوين ميداني يتعلق بالمنصات الرقمية والخدمات التي تقدمها.
- نشـر الوعي المعلوماتي وإلزام المتعاملين بضـرورة اسـتغلال المنصـات الرقمية واسـتغلال كل الخدمات التي تقدمها مديرية أملاك الدولة من خلال تطبيقاتها ومنصاتها المفعلة.
- وضع نصوص قانونية تواكب المعطيات الجديدة للرقمنة.
- ضرورة مواءمة النصوص القانونية والتنظيمية مع متطلبات العصر الرقمي، بما في ذلك حماية المعطيات والخصوصية الرقمية.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة وشاملة لموظفي المديرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة.
- العمل على تحسـين التغطية الشـبكية وتوفير تجهيزات تقنية حديثة على مسـتوى المديريات الولائية.
- تفعيل آلية تقييم دوري لمستوى تقدم مشاريع الرقمنة حسب مؤشرات كمية ونوعية.
- تطوير نظام موحد لتبادل المعلومات بين المديريات المختلفة بشكل آمن وسريع.

- إقرار إلزامية التعامل عبر المنصـــات الرقمية في بعض المعاملات الإدارية، لتســـريع التحول الرقمي.
- توجيه حملات توعوية لفائدة المواطنين والمتعاملين حول كيفية اســـتخدام الخدمات الرقمية والاستفادة منها.
- إشراك المجتمع المدني في تتبع مدى نجاح مشاريع الرقمنة وتقييم أثرها في الميدان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1.النصوص القانونية

1.1 النصوص التنظيمية

1. مرسوم تنفيذي رقم 21-393 مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق لـ 18 اكتوبر سنة 2021 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأملاك الوطنية وصلاحياتها ج. ر. ج. ج ع 80 الصادرة في 13 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق لـ 20 اكتوبر سنه 2021
2. مرسوم تنفيذي رقم 21-394 مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1443 هـ الموافق ل 18 اكتوبر سنه 2021 يحدد مهام مفتشيه مصالح املاك الدولة ومسح الاراضي والحفظ العقاري وتنظيمها وسيرها، ج. ر. ج. ج، ع 80 الصادرة في 13 ربيع الاول عام 1443 الموافق ل 20 اكتوبر سنه 2021
3. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق 11 يوليو سنة 2022 يحدد صلاحيات وتنظيم هياكل مديرية املاك الدولة ومديرية مسح الاراضي والحفظ العقاري على مستوى الولاية ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق ل 8 سبتمبر سنه 2022
4. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 11 يوليو سنه 2022 يحدد التنظيم الداخلي لمفتشيه املاك الدولة وللمحافظة العقارية في اقسام وصلاحيات كل قسم ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق ل 8 سبتمبر 2022

2.1 التعليمات

1. تعليمة رقم 7324 صادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية بتاريخ 15 ماي 2024 الموضوع صفقة شبكه الانترانات WAN بمصالح املاك الدولة ومسح الاراضي والحفظ العقاري المرجع:

مـذكرتي رقم 8293 المؤرخ في 28 مـاي 2024 مـذكرتي رقم 9849 المؤرخـة في 22 جوان 2024.

2. تعليمة رقم 6239 صـــادرة عن المديرية الجهوية للأملاك الوطنية عنابة المديرية الفرعية للرقمنة والمعلوماتية بتاريخ 28 جويلية 2024 الموضـوع تسليم تجهيزات تشـغيل شبكة الانترانات WAN المرجع: مراسلة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 10673 بتاريخ 15 جويلية 2024
3. تعليمة رقم 8889 الصـادرة عن المديرية الجهوية للأملاك الوطنية بعنابة المديرية الفرعية للرقمنة والمعلوماتية بتاريخ 13 اكتوبر 2024 الموضـوع بخصـوص تنصـيب تجهيزات تشـغيل شـبكة الانترانات WAN المرجع مراسلة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 15044 بتاريخ 10 اكتوبر 2024.
4. تعليمة رقم 18174 الصـــادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية بتاريخ 27 نوفمبر 2024 الموضـوع تشـغيل شبكة الأنترانات WAN تسريع وتيرة الانجاز المرجع مذكرتي 17963 المؤرخة في 26 نوفمبر 2024

ثانيا: قائمة المراجع العربية

1.الكتب

1. باشـيوة سـالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية (دراسـة حالة المكتبة الجامعية المركزية)، الجزائر، 2008.
2. طـارق المجـدوب، الإدارة العـامـة العمليـة الإداريـة والوظيفـة العـامـة والاصـــلاح الإداري، الـدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000
3. فوزي حبيش، الإدارة العامة والتنظيم الإدارية، دار النهضة العربية، بيروت، 1991

2.المقالات الأكاديمية

1.ايتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية، 2013، مقال منشور في مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، ع 18، الجزائر، جوان 2015.

2.بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصـــرنة التعليم العالي في الجزائر، جامعة 20 اوت 1955، سـكيكدة، الجزائر، تاريخ اسـتلام المقال 10 ديسـمبر 2022 تاريخ قبول المقال 16 ديسـمبر 2022، تاريخ نشـــر المقال 29 ديســمبر 2022، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراســات السوسيولوجيا والتنمية الإدارية، المجلد 5، ع 2.

3.بن رمضـانه المنور، مرفق الاملاك الوطنية نحو نظريه جديده لتحسين مناخ الاسـتثمار من خلال ادخال التكنولوجيات الرقمية، المركز الجامعي الشـريف بوشـوشـة، افلو، الجزائر، تاريخ الاسـتلام 2023/7/26 تاريخ القبول للنشر 2024/1/22، المجلد 7، ع 2، 2024

4.ربيع نصـــيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، تاريخ ارسال المقال: 27 نوفمبر 2019، تاريخ قبول المقال 23 مارس 2021، تاريخ النشر 25 جانفي 2022، المجلد 6 ع 2.

5.زروقي زليخة، محي الدين عواطف، دور الرقمنة في حماية الثروة العقارية جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، تاريخ ارسال المقال 10 جانفي 2022 تاريخ قبول المقال 6 ابريل 2022 تاريخ نشر المقال 6 جوان 2022، المجلد 5، ع 1.

6.عبد السـلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصـرنة وتفعيل الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ع 7، الجزء 1.

7.عبد الكريم عشور، دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية (الجزائر انموذجا)، قسم العلوم السياسية جامعه محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تاريخ الاستلام 7 اكتوبر 2021، تاريخ القبول 7 نوفمبر 2021، تاريخ النشر 31 ديسمبر 2021، المجلد 6 ع 2.

8.كلثوم مكي، عطاب الدراجي، رقمنة الشـــباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحســين الخدمة العمومية في الجزائر (بلدية ورقلة أنموذجا)، مجلة الاجتهاد القضائي، ع 2، 2001

9.محمد بوعتلي، ليليا ســامي، واقع المنصــات الرقمية وتأثيرها على التنمية المســتدامة في الجزائر (دراسة ميدانية وقياسية)، مجلة المدبر، عدد 9 خاص، الجزائر.

10. محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، مشروع رقمنة دوريات بدار الكتب المصرية أنموذجا، مجلة مكتبة فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 2، نوفمبر 2011
11. محمود شرفي، صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في اضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجله صوت القانون، ع 3.
12. الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، عدد 4، قسنطينة، الجزائر، 2020.
13. وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مقال في مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 7، ع 2، الجزائر، 2021
14. عبد الرحمن محمد، "الثقافة الرقمية وأثرها على تطوير الإدارات العمومية"، المجلة الجزائرية للعلوم الإدارية، ع 10، 2022، ص. 78-80.

3. مذكرات وأطروحات

1. سمير بلقاسم، "الجدوى الاقتصادية لمشاريع التحول الرقمي في الإدارات الحكومية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2021، ص. 32-35.
2. عايلي رضوان، ادارة الاملاك الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
3. عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010
4. بلحمير وداد، مولاهم نعيم، أثر الرقمنة على جوده الخدمة العمومية (دراسة ميدانية في الإدارة الإقليمية بلدية طهير أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021.

5. بورغداد فاتح، دور الرقمنة في الحد من ظاهره الفساد الاداري في إدارة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021
6. خنقاوي ريما، ميهوبي اكرام، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر اكاديمي، الميدان الحقوق والعلوم السياسية، التخصص القانون العام الاقتصادي، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2023/2022.
7. عوني نادية، تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016
8. مقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر (قطاع العدالة أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة الوادي، كلية العلوم السياسية 2017/2016.
9. ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي (دراسة حاله بلديه انقوسة ولاية ورقلة)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهاده الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022/2021

4.المؤتمرات

1. حسنة عبد القادر، "تأمين نظم المعلومات في القطاع الحكومي: التحديات والحلول"، المؤتمر الوطني لتقنيات المعلومات، وهران، 2019.

4.المواقع إلكترونية

1. وزارة المالية، رقمنة مصالح المديرية العامة للأملاك الوطنية، متاح على:
https://www.mf.gov.dz/.../2175-2025-02-06-14-41-01.

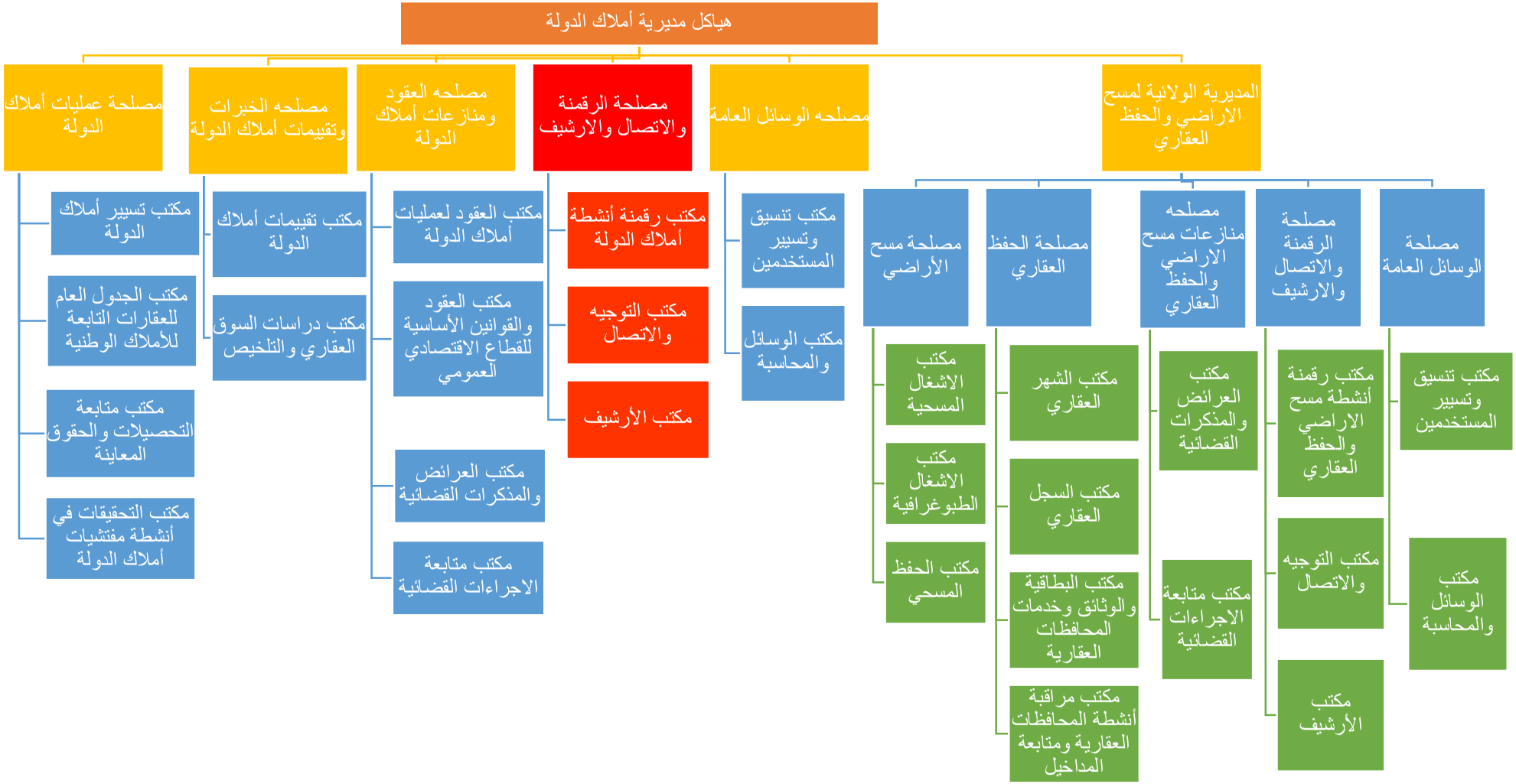
قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الملحق رقم 01 يمثل تنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري على مستوى الولاية	66
02	الملحق رقم 02 يمثل تنظيم هياكل مفتشية أملاك الدولة	67

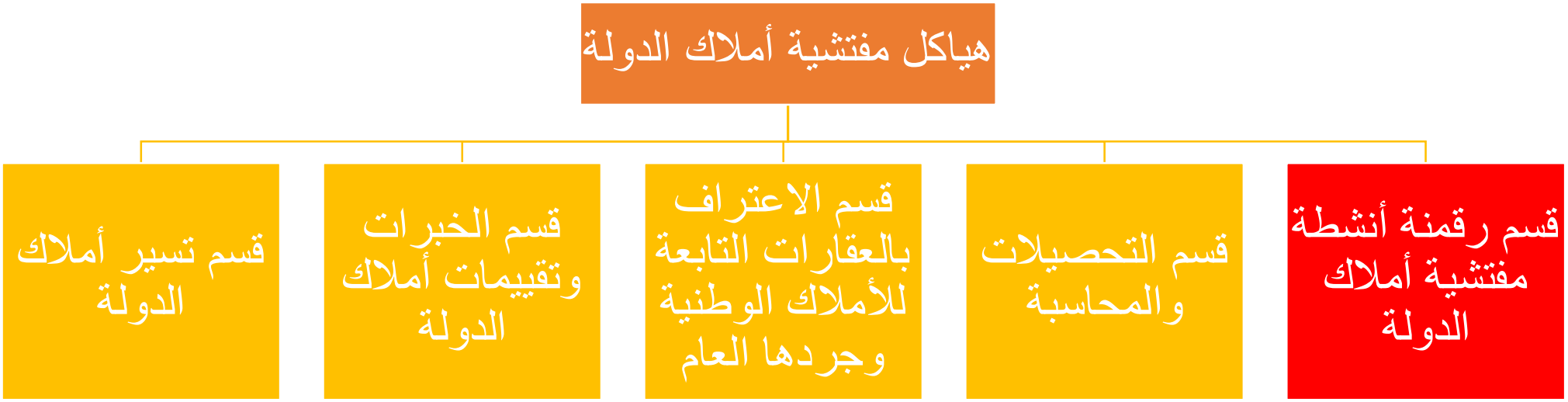
الملحق رقم 01

تنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري على مستوى الولاية طبقا للمواد من 02 الى 13 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 ذو الحجة عام 1443 الموافق لـــ 11 يوليو سنة 2022 يحدد صلاحيات وتنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي والحفظ العقاري على مستوى الولاية ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 2022 م.



الملحق رقم 02

هياكل المفتشية أملاك الدولة طبقا للمواد من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق لـ 11 يوليو سنة 2022 يحدد التنظيم الداخلي لمفتشية أملاك الدولة والمحافظة العقارية في أقسام وصلاحيات كل قسم ج. ر. ج. ج ع 59 الصادرة في 08 سبتمبر سنة 2022 م.



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1-5
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	
المبحث الأول: مفهوم الرقمنة	8
المطلب الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها	9
الفرع الأول: تعريف الرقمنة	9
الفرع الثاني: خصائص الرقمنة	12
المطلب الثاني: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة وأهدافها	14
الفرع الأول: أهمية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	14
الفرع الثاني: أهداف رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	16
المبحث الثاني: انعكاسات الرقمنة على نشاط مديرية أملاك الدولة	19
المطلب الأول: المقومات الأساسية للتحول الرقمي	20
الفرع الأول: أسس التحول الرقمي	20
الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي	21
المطلب الثاني: أسباب استخدام الرقمنة في مديرية أملاك الدولة وتحدياتها	24
الفرع الأول: أسباب استخدام الرقمنة	24
الفرع الثاني: تحديات استخدام الرقمنة	26
خلاصة	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لرقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	
المبحث الأول: الهياكل المستحدثة لعملية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة.	31
المطلب الأول: هيكل الرقمنة على مستوى مديرية أملاك الدولة	32

الفرع الأول: مصلحة الرقمنة والاتصال والأرشيف	33
الفرع الثاني: مهام مديرية أملاك الدولة.	36
المطلب الثاني: هيكل الرقمنة على مستوى مفتشية أملاك الدولة	37
الفرع الأول: قسم رقمنة أنشطة مفتشية أملاك الدولة	38
الفرع الثاني: مهام مفتشية أملاك الدولة	40
المبحث الثاني: التجسيد الميداني لمشروع رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	41
المطلب الأول: المراحل التحضيرية لبداية رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة	42
الفرع الأول: مراحل وضع شبكة الأنترانات WAN حيز الخدمة	42
الفرع الثاني: نظام الدفع الالكتروني TPE	47
المطلب الثاني: المنصات المتاحة للخدمة الرقمية لمديرية أملاك الدولة	48
الفرع الأول: البوابة الجغرافية فضاء الجزائر FADAELDJAZAIR	48
الفرع الثاني: تطبيق المصادرة CADFISC	50
الفرع الثالث: تطبيق محجوزات MAHDJOUZET MAHDJOUZET	51
خلاصة	53
خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	59
قائمة الملاحق	
ملخص	

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة الموسومة بـــ: "رقمنة أنشطة مديرية أملاك الدولة" سعيا إلى تحليل واقع التحول الرقمي داخل مديرية أملاك الدولة، من خلال تتبع الإجراءات المتخذة لتحديث وتبسيط المعاملات الإدارية عبر الرقمنة، ورصد أثر المنصات الرقمية على جودة الخدمة العمومية. وقد تم التركيز على تجربة مديرية أملاك الدولة في إدماج التكنولوجيات الحديثة من خلال مشاريع مثل: شبكة الأنترانات (WAN)، منظومة الدفع الإلكتروني (TPE)، البوابة الجغرافية (فضـــاء الجزائر)، وتطبيق المصـــادرة وتطبيق محجوزات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الرقمنة ساهمت في تحسين الأداء وتسهيل الإجراءات، غير أنها لا تزال تواجه بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، نقص التكوين، وضعف التنسيق بين المصالح المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، مديرية أملاك الدولة، المنصات الرقمية.

Abstract

This study, entitled "Digitization of the Activities of the Directorate of State Property", aims to analyze the current state of digital transformation within the Directorate of State Property by examining the procedures adopted to modernize and simplify administrative transactions through digitization, and by assessing the impact of digital platforms on the quality of public service. The focus was placed on the Directorate's experience in integrating modern technologies through projects such as: the intranet network (WAN), the electronic payment system (TPE), the geographic portal (FADAELDJAZAIR), the confiscation application, and the seizures management application.

The results of the study revealed that digitization has contributed to improving performance and streamlining procedures. However, it still faces several challenges, including infrastructure limitations, insufficient training, and weak coordination between different departments.

Keywords: Digitization, Directorate of State Property, Digital Platforms.